الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة غردايـــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

الموضوع :

دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية وانعكاساتها على التنمية المحلية <دراسة حالة البنك>

من إعداد الطالب:

- حاج عبد الله عبد الله

إشراف الأستاذ :

- عنيشل عبد الله

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة	الجامعة
أ. زوزي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيسا
د. عنيشل عبد الله	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية	مشرفا
ط. قطيب عبد القادر	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشا

الموسم الدراسي 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــداء

الحمد الله الذي أعادني ومنحني القدرة والإرادة لإتمام هدا العمل المتواضع وفي الخاتمة أهدي ثمرة هدا الجهد إلى من لا أستطيع أن أوفيهما حقهما يوما، إلى من تسقيني الاهتمام والحنان دوما إلى من صبرت على كل شيء إلى من وضع الخالق الجنة تحت أقدامها أمي الغالية، وأسال الله أن يمدها الصحة والعافية.

إلى من هو سندي في كل شدة وبسمة في كل فرح إلى أبي حفضه الله

ولا أنسى أخواني وأخواتي وأزواجهن وزوجة أخي.

وإلى كل أصدقائي الذين صبروا معي وقدموا لي الدعم للاستمرار

خاصة مبروك وعبد الحميد وكل من كان عونا لي في هذا العمل

الجبار خاصة أستاذ خيرجة حمزة...

حاج عبد الله عبد الله

شكـــر وتقديـــــر

نحمد الله ونشكره على نعمه وحسن عونه، ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين عليه الصلاة والسلام.

بادئا نشكر ونحمد رب العباد العالي القدير شكرا جزيلا طيبا مباركا فيه الذي أنارنا بالعلم وزيننا بالحلم ،وأكرمنا بالتقوى وأنعم علينا بالمعرفة وأنار طريقنا ويسر ووفق وأعاننا في إتمام هذه الدراسة وتقديمها على شكل الذي هي عليه اليوم فله الحمد والشكر وهو الرحمان المستعان

نقدم بالشكر والعرفان إلى أستاذ الدكتور المشرف عنيشل عبد الله" الذي قبل الأشراف على مذكرتي ولم يبخل بنصائحه وتوجهاته طيلة مدة إنجازها، كما لا ننسى عمال موظفي البنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار الذين لم يبخلوا عليا بالمعلومات خلال إجراء التربص التطبيقي بالبنك كما لا ننسى أستاذ خيرجة حمزة، وكما أتقدم إلى أعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة عملي وكل أساتذة كلية علوم الاقتصادية وكل موظفي وعمال جامعة غرداية

وإلى الشكر الأكبر إلى عائلاتي الكريمة الذين ساعدوني وشجعوني لإتمام هذا العمل المتواضع وإلى من ساعدني من قريب أو من بعيد وإلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

وأخيرا نسأل الله تعالى أن يزيدنا فهما صالحا ويرزقنا العلم النافع وان يجعل أعمالنا جميعا صالحة وخالصة لوجهه الكريم وانه على كل شيء قدير، والحمد الله من قبل ومن بعد.

حاج عبد الله عبد الله

- الملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية بالجزائر

حيث كانت الدراسة على عينة من المشاريع الاستثمارية الفلاحية على المستوى الوطن والموالة من طرف البنك الفلاحة خلال الفترة (2000- 2020) بإشارة إلى ولاية أدرار وذلك باستخدام المنهج الوصفي في دراسة .

حيث خلصت النتائج الدراسة إلى أن :

- يساهم البنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR في تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية الفلاحية على مستوى ولاية أدرار وعلى مستوى الوطن

-يساهم البنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بدفع التنمية وذلك من خلال التمويل المشاريع الاستثمارية .

كلمات مفتاحية: بنوك تجارية -تمويل-مشاريع الاستثمارية -تنمية محلية

Abstract

This study aims to address the extent to which commercial banks contribute to financing agricultural investment projects in Algeria

Where the study was on a sample of agricultural investment projects at the national level and funded by the Bank of Agriculture during the period from 2000 to 2022 with reference to the state of Adrar, using the descriptive approach in the study.

The results of the study concluded that:

The Bank of Agriculture contributes to the financing of various agricultural investment projects at the level of the state of Adrar and at the national level

The Bank of Agriculture contributes to the advancement of development through financing investment projects.

Words: commercial banks - investment projects - financing - local development

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
شكر وعرفان	II
الملخص الدراسة	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VII
مقدمة	أ . ب
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للبنوك التجارية والمشاريع الاستثمارية الفلاحية	
تمهيد	04
المبحث الأول: أساسيات حول البنوك التجارية وعملية التمويل	05
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية	05
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك التجارية ووظائفها وأنواعها	07
المطلب الثالث: مفهوم التمويل	12
المطلب الرابع: مصادر ومخاطر التمويل وأهدافه	17
المبحث : مفاهيم عامة حول المشاريع الاستثمارية الفلاحية والتنمية المحلية	19
المطلب الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية الفلاحية	20
المطلب الثاني: أهمية وخصائص المشاريع الاستثمارية الفلاحية ومراحلها	25
المطلب الثالث: مفهوم التنمية المحلية	27
المطلب الرابع: خصائصها. ومؤشراتها. وأبعادها	30
المبحث الثالث: الأبحاث والدراسات السابقة	33
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	33
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	35
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية	36

خلاصة الفصل الأول	38
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	39
تمهيد:	40
المبحث الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	41
المطلب لأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	41
المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي	42
المطلب الثالث: القروض التي يمنحها البنك الفلاحة لتمويل المشاريع الاستثمارية	46
المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لتمويل المشاريع الاستثمارية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (قرض الرفيق والقرض التحدي)	48
المطلب الأول: إجراءات البنك الفلاحة لمنح القروض التمويلية(القرض الرفيق والقرض التحدي)	48
المطلب الثاني: إحصائيات البنك الفلاحة (من2019 إلى 2022) المتعلقة بدعم (بمنح) القروض للمشاريع الاستثمارية (القرض الرفيق والقرض التحدي)	48
المطلب الثالث: تحليل النتائج	52
خلاصة الفصل الثاني	54
خاتمة	56
قائمة المصادر والمراجع	58
قائمة الملاحق	64

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
01	المشاريع الممولة عن طرق القرض التحدي خلال الموسم (2019-2022)	49
02	المشاريع الممولة عن طريق القرض التحدي خلال السنة من2020 إلى 2022	50
03	جدول يمثل محتويات قرض التحدي للمؤسسة**S**	51
04	تطور القروض الممنوحة في الجزائر للفترة 2000-2020	53
05	التطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر للفترة 2000-2020	55

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان شكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	10
02	أنواع المشاريع الاستثمارية	23
03	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال وكالة ادرار001	45
04	المشاريع الممولة عن طريق القرض الرفيق خلال الموسم(2019-2022)	49
05	المشاريع الممولة عن طريق القرض التحدي خلال الموسم 2020-2022	50
06	تطور معدلات الفائدة الحقيقية ونمو القروض الفلاحية خلال الفترة 2000-2020	54
07	تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	56

مقدمة

المقدمة

يعتبر الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية من أهم النشاطات الاقتصادية بحيث تساهم في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية للدول، كما تساهم في تحقيق التوازن المالي وإنعاش النشاط الاقتصادي، ويترجم هذا الاهتمام في تسطير العديد من البرامج التي تؤدي إلى تنميتها ، فالمشاريع الاستثمارية إن تباينت بين البلد والأخر للتركيبة الخاصة تبقى أداء من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويعد تمويل هذه المشاريع من اصعب العمليات لأن المشروع الاستثماري يتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل التكاليف وكذا دراسة وتحليل المخاطر التي يمكن أن تعرقله، وتتم عملية التمويل بأسلوبين هما:

إما التمويل الذاتي، أي تقوم المؤسسة بتمويل المشروع عن طريق التدفقات النقدية المحققة أو أرباح المؤسسة، أو عن طريق التمويل الخارجي وذلك باللجوء إلى الاقتراض من مختلف الهيئات المالية من بينها البنوك التجارية التي تمثل شريان الحياة المصرفية والتي تعمل على جمع الأموال من أجل استعمالها في سد الحاجات التمويلية للزبائن المحتملين والمحتاجين إليها وهذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي .

1) **إشكالية الدراسة:**

انطلاق مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية وما واقعها في بنك **BADR** ؟

1) **الأسئلة الفرعية:**

من خلال هذه الإشكالية الرئيسية تبرز لنا بعض الإشكاليات الفرعية التالية :

1- ماهي الطرق المتاحة للبنوك لتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية بأشكال مستدامة؟

2- كيف يساعد تمويل البنوك التجارية في تعزيز التنمية المحلية؟

3- كيف تساهم آليات التمويل التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تسهيل عملية الاستثمار في المشاريع الفلاحية؟

2) **فرضيات الدراسة:**

من أجل الإجابة على التساؤلات قمنا بتحديد مجموعة من الفرضيات الأتية أهمها.

- من طرق المتاحة للبنوك لتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية هي تمويل السلع والخدمات مع الضمانات.
- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بتسهيل عملية منح التمويل للمستثمرين في القطاع الفلاحة.
- يعد مصدر من مصادر التمويل الخارجي للمنشأة، والذي يمنحها فرصة الاستمرار والتطور

4)أسباب اختيار الموضوع:

- إعطاء توصيات للمستثمرين المقبلين على هذا المجال كيف يقومون بأخذ قرض من البنك الفلاحة
- التطور الكبير الذي شهده دور المشاريع الاستثمارية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- الموضوع يعالج القروض التي يمكن للبنك منحها، والتي بدورها لها أهمية كبيرة في تمويل المشاريع
- صعوبة حصول المشاريع الاستثمارية على الأموال اللازمة من المصادر المختلفة

5)أهداف الدراسة:

ومن بين أهم النقاط التي تهدف هذه الدراسة إلى معالجتها مايلي:

- التعرف على مختلف المصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية الفلاحية التي تفرضها البنوك من أجل منحها التمويل
- التعرف على مراحل منح وتسير القروض الاستثمارية وتقيمها، إضافة إلى الدعم المعرفي في مجال التسيير البنكي وكسب الخبرة من الميدان العلمي.
- محاولة التعرف على كيفية تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية وذلك من خلال نوعين من القروض (القرض الرفيق والقرض التحدي).
- تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين التمويل البنكي لمواجهة للاستثمار الفلاحي ومؤشرات التنمية المحلية .

6)أهمية الدراسة :

تكمن الأهمية العلمية في إمكانية اعتباره موضوعا جذريا بإهتمام الخبراء والباحثين المختصين، فهو يسلط الضوء على محاولة إيجاد سبل التمويل الأكثر ملائمة، في حين إن الأهمية التطبيقية تكمن في هذا البحث في رصد مجمل المشاكل التي تواجه هذه المشاريع الاستثمارية الفلاحية وعلى رأسها مشكل التمويل

7) منهج الدراسة:

من أجل الوصول إلى نتائج عليمة ، وبالإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات المطروحة سابق، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج الدراسة حالة في الجانب التطبيقي وذلك لفهم مكونات الجانب النظري ومطابقتها بالواقع العملي وإسقاط كل منها على الأخر داخل البنك.

8) الصعوبة الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات الدقيقة من طرف بعض الهيئات العمومية بالوكالة.
- صعوبة الترجمة خاصة بالنسبة للجزء التطبيقي ، وذلك بالاستعمال اللغة الأجنبية في البنوك الجزائرية.
- صعوبة في جمع البيانات من نفس المصدر وذلك من أجل تفادي أي اختلاف في الإحصائيات ومن أجل الحصول على نتائج إحصائية سليمة .

9) حدود الدراسة:

تتجلى حدود الدراسة في قدرة البنوك التجارية على تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية وتحسين أوضاع التنمية المحلية التي ترقى إلى المستوى المطلوب وقد اقتصر بحثنا المكاني على بنك الفلاحة والتنمية الريفية للوكالة ادرار، في حين اقتصر مجال بحثنا من الناحية الزمنية على الفترة الممتدة من 2000إلى 2020م .

10) هيكل الدراسة :

لضمان الإحاطة التامة بجوانب الموضوع جاء البحث متضمنا مقدمة وفاصلين .

حيت يتضمن الفصل الأول حول اثبات النظرية للبنوك التجارية والمشاريع الاستثمارية الفلاحية ويشمل ثلاثة مباحث

المبحث الأول مفاهيم عامة حول البنوك التجارية وعملية التمويل، والمبحث الثاني حول مفاهيم عامة حول للمشاريع الاستثمارية الفلاحية والتنمية المحلية، والمبحث الثالث حول الدراسات السابقة

الفصل الثاني: دراسة التطبيقية لتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

وأنهينا البحث بخاتمة عامة تتضمن النتائج التي توصلنا اليها والتوصيات المقترحة .

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للبنوك التجارية والمشاريع الاستثمارية الفلاحية

تمهيد.

تعد البنوك التجارية شريان الحياة الاقتصادية في أي بلد، وذلك لدورها الأساسي في تعبئة الموارد المالية وتوجهها نحو النشاطات الاستثمارية المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى توفير خدمات مصرفية للجمهور، مما يساهم في الرقي بالمجتمع الذي تنشط فيه.

من أهم الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية منح الائتمان (القروض) أو ما يعرف بالتمويل، ويعتبر التمويل القلب النابض لإنشاء المشاريع وتوسيعها بمختلف أنواعها، إذ تحتاج المشاريع الاستثمارية للتمويل اللازم لنجاحها وتحقيق أهدافها.

لدراسة أشمل تطرقنا في الفصل الأول هذا إلى ثلاث مباحث رئيسية، حيث عالجنا في المبحث الأول مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية وعملية التمويل، وفي المبحث الثاني تناولنا فيه المفاهيم أساسية حول المشاريع الاستثمارية الفلاحية والتنمية المحلية وأما في المبحث الثالث تطرقنا فيه حول مراجعة الدراسات السابقة في الموضوع .

المبحث الأول: أساسيات حول البنوك التجارية وعملية التمويل

تعتبر البنوك التجارية الأكثر انتشارا من نظيرتها المتخصصة، فالكثير من البنوك التجارية تحولت إلى بنوك أخرة ووسعت عملياتها المصرفية لتشمل جميع القطاعات والعمال بعد ما كانت متخصصة في قطاع معين، ومن أهم ما تتميز به البنوك التجارية على غيرها هي الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال لأصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للمصرف.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

ارتبطت نشأة البنوك التجارية تاريخيا بنشأة النظام الإنتاجي الرأسمالي ، فقد كان تراكم بدائي لرأسمال هو الشرط الضروري لميلاد الرأسمالية ، فنشأة البنوك التجارية التي كانت من خلال تطور النشاط الصيرفة، الذين كانوا يقبلون ودائع مقابل إيصالات أو شهادات إيداع بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة، وقد لا حظوا بمزاولتهم لهذا النشاط إن جزاء عن الصيارفة، فظهرة أول بنك 1517م بالبندقية، ثم أمستردام عام 1609م ، ومنذ بداية القرن 18 أصبحت البنوك التجارية تزداد تدريجيا مع انتشار الثورة الصناعية في أوروبا حيث ظهرت الشركات ذات الحجم الكبير وبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم لتمويلها.

قد كان لظهور النقود أثر كبير على زيادة الإنتاج وتطويره مما أدى إلى ازدهار التجارية الخارجية بمساعدة رأس المال التجاري وزادت الحاجة إلى القروض، ولذلك تغير وجه الرأسمالية الربوية القديمة ولم تعد مهمتها إقراض المحتاجين للاستهلاك بل تنوعت عملياتها المصرفية التي تمتلك البنوك في تجارة [1].

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية

تعددت تعاريف البنوك التجارية بحيث اختلفت حسب الجهة المصدرة للتعريف الهدف من التعريف وغيره، حيث سنعرض في هذا العنصر أهم التعاريف كما يلي.

تعريف01: عرفت البنوك التجارية بداية بإسم بنوك الودائع التي تعمل في سوق النقدي ، أي سوق الأصول [Catégorie]المالية قصيرة الأجل وتتسم معاملاتها التقليدية بطابع الائتمان قصير الأجل

[1]- جمال لطرش وآخرون، البنوك التجارية وأساليبها في استثمار أموال العملاء، مذكرة نيل شهادة ماجستير، جامعة منثوري قسنطينة، 2004، 2005 ص1

وهذا الطابع هو أهم ما يميزها نشاطها عن المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى التي تتعامل في الائتمان طويل الأجل[1].

تعريف02: البنوك التجارية هي العمود الفقري للجهاز المصرفي في الدولة وهي التي تعتمد على قبول ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو الجل ثم إعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل، عن طريق التسهيلات ائتمانية للمساهمة في تنشيط وتنمية حركة التجارة الداخلية والخارجية[2].

- من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن البنوك التجارية هي مؤسسة تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها، وعملياتها الرئيسية هي قبول الودائع ومنح القروض إلى جانب القيام ببعض الخدمات الأخرى المرتبطة بالمجال المالي وهدفها الرئيسي تحقيق الربح .

الفرع الثالث: أهداف البنوك التجارية

أولا: السيولة

تعني السيولة قدرة البنك التجاري على مواجهة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة وبسرعة دون تحقيق خسارة في قيمتها، حيث تستخدم السيولة النقدية في تلبية طلبات المودعين عند السحب على ودائعهم وعند قيام البنك بمنح الائتمان للحكومة أو للأفراد وعلى ذلك نميز نوعين من السيولة:

المركزي[3].

- **السيولة الحاضرة:** حيث تتكون من نقود حاضرة في خزائن البنوك المركزي وأرصدة النقدية المودعة لديه.

– **السيولة شبه نقدية:** هي التي تتمثل في الاحتياطات الثانوية لدى البنك التجاري كأذونات الخزينة وأوراق النقدية لدى البنك المركزي.

[1]- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية لبنان، 2002 ص109

[2]- محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية مصر،2014 ص128

[3]طباء مجيد الموسوي، الاقتصاد بالنقود، مؤسسة الشباب الجامعية الإسكندرية مصر، 1998 ص123

ثانيا: الربحية

يسعى البنك التجاري لتحقيق هدف زيادة قيمة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أرباح ملائمة أي لا تقل تلك التي تحققها مشاريع أخرى ولكي تحقق هذه الأرباح عليه أن يوظف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وأن يحفظ نفقاته، لأن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الكلية والنفقات الكلية حيث *الإيرادات الإجمالية للبنك تتكون من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها، والأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله.

*أما النفقات فتتمثل في نفقات إدارية تشغيلية والفوائد يدفعها على ودائع الأفراد لديه، بالإضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي قد تنشأ عن انخفاض القيمة السوقية لبعض أصوله والقروض التي قد يعجز عن استردها[1].

ثالث: الأمان

إن أساس كل عملية من عمليات توظيف الأموال البنك بغض النظر عن مصادرها هو الثقة بأن الأموال التي يقرضها البنك سوف تعود إليه في الأجل المتفق عليه، لذا يتوقف إقدام البنك على منح القروض لمتعامل ما على مدى الثقة التي يوحي بها هذا المتعامل إلى البنك من حيث متانة مركزه المالي، ومدى احترامه لتعهداته وكيفية قيامه بالوفاء بها، ثم مدى الضمانات التي يكون على استعداد لتقديمها تأمينا للوفاء بتلك التعهدات ، وهذا يعني أن البنك يسعى إلى التأكد بأنه يوظف أمواله في نواحي مضمونة من حيث الربح ومن حيث قلة المخاطر التي تتعرض لها هذه الأموال .

من جهته يجب أن يتمتع البنك التجاري بدرجة عالية من الأمان حيث ينال ثقة المتعاملين معه ويزيد من إقبالهم على إيداع الودائع لديه.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية ووظائفها وأنواعها

الفرع الأول: وضائف البنوك التجارية

تغيرت نظرة البنوك التجارية لنفسها من مجرد مكان لتجميع الأموال واقتراضها، وأصبح من الصعب حصر

[1] زياد رمضان محفوظ جودة الاتجاهات المعاصر في البنوك دار وائل للنشر والتوزيع، عمان طبعة 1 ،2004 ص93 94

جميع الوظائف التي تقدمها، وذلك لتعددها وتنوعها نتيجة التطورات المستمرة واتساع استخدام المسائل التكنولوجية الحديثة، لذا يمكن تقسيمها إلى وظائف تقليدية ووظائف حديثة.

أولا: الوظائف التقليدية

يمكن حصر الوظائف التقليدية القديمة التي يمكن أن يقدمها البنك التجاري في:

***قبول الودائع:** يعتبر قبول الودائع من أهم الأعمال التي يقوم بها البنوك التجارية، فعن طريقها تقوم البنوك التجارية بخلق الودائع ـ وظيفة أخرى للبنوك سيتم التطرق إليها لا حقا ويلاحظ أن للودائع أنواع يمكن أن نذكر منها[1]:

***ودائع تحت الطلب:** هي الودائع التي يكون البنك ملزما بسدادها في شكل عملية ورقية تسمى هذه الودائع بالحسابات الجارية.

***الودائع الجارية**: تختلف عن الودائع تحت الطلب في أن المودع يستطيع السحب منها في فترات محددة، كما أن بعض البنوك تشترط أن يكون هذا السحب في حد أقصى من مجموع الوديعة.

***منح الائتمان**: تعتبر هذه الوظيفة من أهم وأقدم ممارسات البنوك التجارية، وقد تمنح القروض في شكل نقود ورقية أو نقود مصرفية كالتعهدات والضمانات إلى الأفراد ورجال الأعمال لفترات زمنية مختلفة، وعادة تكون الأجل القصير وبذلك نجد الائتمان ينقسم إلى[2]:

*ائتمان في شكل تقديم قروض بطريقة مباشرة أو الدفع تحت الحساب أو خصم كمبيالة لصالح الزبون .

***خلق نقود الودائع:** المقصود بخلق نقود الودائع، أن تقوم البنوك التجارية مجتمعة بتقديم قروض إلى عملائها تزيد قيمتها عن قيمة الودائع الأولية، أي المبالغ المودعة لديها في الأصل، أي المبالغة المودع عليها في الأصل، أي أنها تخلق هذه الودائع خلقا فتزيد من العرض الكلي للنقود، حيث تكون عملية خلق نقود الودائع محدودة بقيدين تأخذهما البنوك التجارية بعين الاعتبار.

[1]أنوارا إسماعيل الهوا ري، اقتصاديات النقود والبنوك، الديوان المطبوعة الجامعية الجزائر 1993 ص9
[2]كمال حوشين، عبد الكريم بغداش، البنوك التجارية ودورها في تمويل قطاء الجارية الخارجية ورقة بحث مقدمة في الملف الوطني الأول حول التنمية الاقتصاديات جامعة 8 ماي 1945 ص173

*وضع حد أقصى لما يمكن للبنوك التجارية خلقه، وهذا تبعا للاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي ومقدار الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى البنك المركزي نفسه.

*الظروف الاقتصادية، ففي فترات الرخاء تتوسع البنوك في خلق نقود الودائع إلى أقصى حد ممكن وفي فترات الأزمات تضعف من خلق نقود الودائع تفاديا لمخاطر الاقتراض.

ثانيا: الوظائف الحديثة

عملت البنوك التجارية على مر السنين على تحسين خدماتها، سعيا منها لتحقيق الرضا وولاء الزبون مما فرض عليها أداء وظائف جديدة منها:

***تقديم خدمات استشارية للمتعاملين:** أصبحت معظم البنوك التجارية تشترك في اعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاءهم للمشروعات، ولذلك فانه يتم على ضوء هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب، وكذلك طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والإنتاج والبيع والتحصيل، باعتبار أن الفلسفة البنكية السليمة تعتبر مصلحة المشروع الذي تتعامل معه هي مصلحة مشتركة.

يبدو أن تقديم هذه الاستشارات ليس له علاقة مباشرة بطبيعة نشاط البنك، لكن التجارب كثيرا ما يجذب نفسه في مركز المستشار المالي للمشروع الذي يتوقع أن يدعمه في جميع الظروف التي يمر بها وأن يكون مستعدا لإبداء الري السليم لأصحاب المشروعات .[1]

***ادخار المناسبات:** تقوم البنوك التجارية بتشجيع المتعاملين معها بأن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل مواجهة مواسم الاصطياف، أو الزواج أو تحمل نفقات التدريس للطلبة الجامعيين، حيث تقوم لها فوائد مجزية على هذه المدخرات وتمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم، وتمنحهم حق الاقتراض بشروط سهلة كالحصول على مبالغ توازي ضعف المبلغ المدخر مثلا عند حلول المناسبة المدخر لها[2] .

[1] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك التجارية، مدخل كمي استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع عمان ،2000 ص95

[2] محمد توفيق سعودي، الوظائف التقليدية للبنوك التجارية (دور البنك كأمين استثمار)، دار الامن مصر طبعة2 ،2002 ص42

هذا النوع من الخدمات البنكية يؤدي إلى زيادة موارد البنك نتيجة تراكم مدخرات المتعامل على فترات دورية حتى حلول موعد المناسبة.

***البطاقة الائتمانية:** تعتبر من أشهر الخدمات البنكية الحديثة، وهي تلك البطاقات التي تصدرها البنوك في حدود مبالغ معينة، ويتم استخدامها كأداة وفاء وائتمان لأنها تتيح كاملة فرص الحصول على السلع والخدمات مع دفع أجل لقيمتها، كما أنها تعطي لحاملها حسابا محددا للتعامل به ويشترط أن يوافق على الدفع لهم بهذه الصورة مع التنظيم مع البنك، وتجعل حامليها أيضا يقبضون دفعات نقدية من خلال الآلات الأوتوماتكية، والرصيد لا يوجد عليه فوائد ويتم التسديد قبل معاينة، لكن إذ لم يتم تسوية المعاملة يتم أخذ فائدة عليه، لمسحوبة من هذه البطاقات بالعملية المحلية سواء المبلغ منصرف محليا أو خارج الدولة [1].

***القيام بوظيفة أمناء استثمار:** يقوم البنك التجاري بوظيفة أمناء استثمار وذلك بواسطة إدارة متخصصة تعرف بادرة الاستثمار، تتولى كل العمليات الاستثمارية من توظيف وإدارة الأموال سواء في المشاريع الجديدة أو الأوراق المالية ومن أهم الوظائف لإدارة أمناء الاستثمار تنفيذ الوصايا وإدارة الشركات لحين بلوغ المستحقين السن القانونية، فهي تقوم بتصفية الشركاء كما ورد في الوصية وما لا يخالف القانون، باعتبار البنوك التجارية أنها تقوم بوظائف أمناء استثمار كالدور غير تقليدي له مميزاته في تطوير عمليات وخدمات البنوك وأكثر مساسا بحاجة العملاء وتلبية مطالبهم الشخصية والتي يصعب عليهم القيام بها لما تحتاجه من خبرة إدارية واسعة[2].

***إيجاز الخزائن الحديدية :** قد يرغب العميل أن يحتفظ بأوراقها الهامة أو مستنداته السرية ومجوهراته في البنك ليضمن سلامتها وعدم سرقتها ، فيلجأ إلى تأجير إحدى الخزائن الحديدية الموجودة في مقر البنك في حد ذاته ، تكون تحت تصرفه وحده مقابل أجر معين يحددها البنك وهو مفيد في الواقع لكل الطرفين فالعميل يستعمل الخزانة في سرية مطلقة ولا يطلع على مستنداته وأسراره أحد، مقابل أجر يتحدد على ضوء حجم

[1] كمال حوشين، بد الكريم بغداش، مرجع سبق ذكره ، ص173
[2] مرجع سابق ، ص95

الخزينة ومدة الانتفاع بها، كما أنه يفيد البنك إذ أن العميل المستأجر غالبا ما يتوسع في معاملاته في أمور أخرى أهم من إيجارا الخزائن الحديدية[1].

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

يوضح هذا المطلب الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية والأنواع التي تندرج ضمنها هذه البنوك ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية حيث يختلف الهيكل التنظيمي حسب الحد التي يقدمها البنك وحجمه، ولذلك يمكن وضع الهيكل التنظيمي كالتالي.

[1] مرجع سابق ، ص42

الشكل رقم (1) يمثل الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

المصدر: من إعداد طالب معوش خالد، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية بالجزائر، مذكرة نيل شهادة ماجستير الجزائر العاصمة، 2012 ص15-بتصيرف

هيكل التنظيمي السابق مقسم وفق الوظيفي ويعتمد على المداخل الوظيفي في تقسيم نشاطات البنك، ويسمى أيضا بشكل نسبة إلى أي الوحدات التي تجمع فيها المهام المتشابهة والأشخاص ذوي المهام المتشابهة حيث يتم على مستوى وحدة العمل الاستراتيجي، وحدة الرقابة والتدقيق ووحدة الوظائف المركزية تقديم التسهيلات المادية التي يملكها البنك ويستخدمها في عملياته اليومية، مثل قسم السجلات وإجراءات خاصة بكل الايداعات أو المسحوبات، بالإضافة إلى هذا هناك قسم نظام المعلومات، كذلك قسمك شؤون العاملين والذي مهمته حفظ سجلات العاملين، كما نجد أيضا في الإدارة قسم الأمن الذي يتكفل بالحفاظ على أموال المودعين وممتلكات البنك كما نجد أيضا قسم النقدية الذي يتولى إدارة الرصيد النقدي ومتطلبات السيولة اليومية للأفراد والمؤسسات .

الفرع الثالث: أنواع البنوك التجارية

تتمثل أنواع البنوك التجارية فيما يلي:

1/البنوك ذات الوحدة الواحدة: تتم الخدمات المصرفية في مثل هذه البنوك موجودة في مكان واحد ويعتبر هذا النوع شائعا في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب العرف والقانون والقدرة على مقابل حاجات العملاء[1] .

2/ البنك ذو الفروع: يقصد بالبنك ذي الفروع هو البنك ذي الوحدات المتعددة التي تدار من مركز رئيسي واحد، ولها مجلس إدارة واحدة، وكذا نفس المجموعة من المساهمين، وكما سابق وأن ذكرنا يشترط أن تقبل الوحدة كافة أنواع الودائع حتى تعتبر فرعا، وتختلف التشريعات بشأن حق البنوك في إنشاء فروع فبعض التشريعات تعطيها الحق في ذلك، والبعض الأخر ينكر عليها هذا الحق وقد يكون من الملائم في هذا المقام أن نتعرف على وجهات النظر المختلفة بشأن الفروع [2].

[1]حسين محمد محمان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النشر والتوزيع ط1، عمان الأردن 2011 ص105

[2]سامير جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار النشر والتوزيع الأردن 2009 ، ص45

3/ **مجموعة البنوك التجارية**: هذه البنوك أشبه ما تكون بالشركات القابضة حيث تقوم مجموعة من الشركات بإنشاء عدة بنوك وشركات مالية وتمتلك رأسمالها وتشرف عليها وتحديد وترسيم سياستها المالية والاستثمارية وتحدد أعمالها وأنشطتها بطريقة غير مباشرة[1].

4/ بنوك السلاسل: نشأت بنوك السلاسل مع نمو أكبر حجم البنوك التجارية الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع، وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبار عن بنوك منفصلة عن بعطها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة، كما ينسق الأعمال والنشاط الوحدات ببعضها البعض ولا يوجد هذا النوع من البنوك إلا في الولايات المتحدة الأمريكية [2] .

5/ البنوك الإلكترونية: ظهرت هذه البنوك نتيجة لعلوم الاتصال ولإلكترونيك والإعلام الآلي، فأصبحت هذه البنوك تؤدي خدمتها عبر شبكة الأنترنيت وخطوط الاتصال الآلي عبر مختلف أرجاء العالم [3].

6/ البنوك التجارية العامة: يقصد بها تلك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتمنح الائتمان قصيرة الأجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

7/ البنوك التجارية المحلية: يقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية معينة محدودة نسبيا مثل محافظة أو مدينة أو إقليم محدد.

---

[1] بموقوم محمد، دار البنوك التجارية في تمويل الاستثمار، دراسة حالة بنك الفلاحة، مذكرة ماجستير، نقود والبنوك جامعة 8 ماي 1945 الجزائر ن2004 2005 ص14

[2] محمد سعيد أنوار سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ن مصر، 2005 ، ص18

[3] محمد بأولي، العمل المصرفي وحكمة الشرعي، مجلة العلوم الإنسانية ال عدد16 جامعة منثوري قسنطينة ،2001 ، ص137

8/ بنوك الجملة: يقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشئات الكبرى .

9/ بنوك التجزئة: هي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشأة الصغرى لكنها تسعى لجذب عدد أكبر منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز متاجر، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلقا لمنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك التعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات للبنك من خلال المستهلك النهائي.

المطلب الثالث: مفهوم التمويل

تطوره مفهوم التمويل خلال القرن العشرين، وظهر كعلم منفصل عن الاقتصاد حيث كان التركيز فيه حول كيفية الحصول على الأموال ومن هنا جاءت كلمة التمويل، ولقد شملت دراسة التمويل أساليب فنية تفصيلية في الحصول على الأموال وكذا المؤسسات المالية وأسواق رأسمال، وكان التركيز فيه حول عملية الإصدار.

الفرع الأول: تعرف التمويل:

يعتبر التمويل حجر الأساس في بنية أية منشأة اقتصادية لماله من تأثير فعال وفاعل على جميع الوظائف الأخر داخل المنشأة.

تعريف01: يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المنشأة في توفير مستلزماتها الإنتاجية، وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها، لهذا حاولة الباحثون إبراز أهمية الوظيفية التمويلية وأثرها على عمل المنشآت الاقتصادية، يجمعون على أن التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام، وأنه باعتبار عن الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع كان يمثل نظرة تقليدي[1].

[1] أحمد بوراس تمويل المنشأة الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر ،2008 ، ص24

تعريف02: عرفه "محمد عثمان" بأن التمويل هو عبارة عن كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة، تساعده على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا، في ضوء النقدية المتاحة حاليا الاستثمار والعائد المتوقع تحقيقه والمخاطر المحيطية به واتجاهات السوق المالي[1].

تعريف03: يعتبر التمويل أداة فاعلة وناجحة في عملية التنمية الاقتصادية فهو منطلق لبداية كل مشروع استثماري وذلك لما يوفره من لازمة لتغطية نفقات المشـاريع المختلفة بقدر حاجـاتها المطلوبة [2].

–من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التمويل يعني توفير الأموال اللازمة للنشاط الفلاحي وكذا منح التسهيلات للفلاحين التي تضمن الاستمرار.

الفرع الثاني: أهمية التمويل

إن جميع المجالات الاقتصادية تهتم بالتمويل الدي يلعب دورا ها ما في مختلف القطاعات خاصة وأنه يعتبر المحرك الرئيسي والأساسي لأي مشروع .

في أي بلد في العالم، ومن أجل تحقيق الرفاهية لها سياسة اقتصادية وتنموية ويتبعها أو يعمل على تحقيقها وتتطلب هذه السياسة التنموية تخطيط المشاريع التنموية حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية.

*يلعب التمويل دورا هاما في تسيير الأنشطة الاقتصادية لهذا فهو يتبع الحاجة إلى رؤوس الأموال في المنظمات العامة أو الخاصة، في العائلات أو الخواص، أو حتى في الدولة التي تعمل بهدف تمويل استثماراتها وتغطية العجز المالي.

*تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

*يساعد في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء، أو استبدال المعدلات.

*يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز.

[1]محمد إسماعيل، أحمد، أدارة المالية في منضمات الإعمال، دار النهضة العربية طبعة 1 1988 ص9
[2]هيثم عجام، تمويل الدول، دار زهران للنشر والتوزيع طبعة 1 عمان الأردن، 2010 ص23

*المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.

* يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض *إلى الوحدات* الاقتصادية ذات العجز المالي[1].

الفرع الثالث: أنواع التمويل

يختلف أنواع التمويل باختلاف وجهات النظر التي ينتظر إليها ويمكن تصنفه من حيث المدة ومن حيث مصدر التمويل ومن حيث الغرض.

أولا: تصنيف من ناحية المدة الزمنية:

يصنف التمويل من حيث المدة إلي تمويل قصيرة الأجل وتمويل متوسطة الأجل وتمويل الطويلة الأجل.

1/ **التمويل قصير الأجل:** يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة تزيد على العام عادة، تكون تلك الأنشطة الاستغلال .

–والمقصود بنشاطات الاستغلال: هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة، والتي لا تمتد في الغالب **12** شهرا، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج أي إثناء النشاط[2].

2/ التمويل المتوسطة الأجل: هو ذلك التمويل الموجه لتمويل الجزء الدائم من استثمارات المؤسسة في الرأس المال المتداول، والإضافات على ومجهوداتها الثابتة، أو تمويل المشروعات تحت التنفيذ والتي تمتد عدد من السنوات حيث يتراوح مدته من سنة إلى **07** سنوات[3].

[1]محمد أليا، النقود والمال، الأسس النظرية والعملية، زهرة، الشرق القاهرة 1996 ص19 /20
[2]طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2001 ص57
[3]عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل الإدارة المالية ص411

3/ التمويل الطويل الأجل: هو التمويل الذي يمنح للمؤسسات ويمتد أكثر من **07** سنوات، حيث يكون موجها لتمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل، وذلك نظرا لكون نشاطات الاستثمار، أي هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول على وسائل الإنتاج أو عقارات أو أراضي أو المباني أو غيرها[1].

ثانيا: من ناحية مصدر الحصول على التمويل (الأموال) : هناك نوعا:

1/ التمويل الداخلي (ذاتي): يقصد بالتمويل الذاتي(داخلي) هي الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر الخارجية ، وهو يمكن المنشأة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات وزيادة رأس المال العامل ، وبتعبير أخر تمثل الأموال الذاتية ذلك المصدر التقليدي لتمويل المنشاة الذي يتم تغذيته إما من علاوات الإصدار المتعلقة بحصص المساهمين إثناء إصدار الأسهم من طرف المنشأة والتي ممكن أن تباع بقيمة أكبر من قيمتها الإسمية أو عن طريق تلك الموارد المالية الداخلية عن إدارة الاستثمار الجزئي أو الكلي للأرباح المحققة وكذلك مخصصات الاهتلاك والمؤونات، من خلال ما سبق يمكن استخلاص[2] مايلي: أن التمويل الداخلي للمؤسسة يمثل التمويل المتولد عن مجموع النشاط الاستغلالي والمالي وكذا الاستثنائي للمنشاة خلال الدورة الإنتاجية والمعبر عنه بقدرة التمويل الذاتي .

ثانيا : التمويل الخارجي :

1/ **التمويل الخارجي الغير مباشر:** تتم عملية التمويل المباشر باتصال بين المقترضين والمقرضين بدون تدخل وسيط مالي، من خلال إصدار مستخدمي الأموال – وحدات العجز المالي – الذين يمثلون بالنسبة للوحدات ذات الفائض المالي المقترضين النهائيين، أصل مالي تدفق مباشر للأوراق المالية عادة ما يتعهد المدين – المقترض – بدفع سلسة من المدفوعات للدائن في المستقبل

[1] حمزة الزبيدة، أدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الورق عمان الأردن 2001 ص80
[2] قلس عبد الله، بدائل تمويل المؤسسة في ضل العولمة المالية، مجلة علوم الإنسانية السنة الرابعة الصدرة 2 جانفي 2007

حتى يسترد صاحب الأموال مدفوعات بالإضافة إلى عائد مناسب مقابل مخاطر التسليف، وتمثل الأصول المالية المتنازل عنها مستند مطالبة لحق الموارد أو الدخل مقابل هذه الأموال إلى أخره [1].

والتمويل المباشر قناة تمويلية يتم بواسطتها انتقال الأموال من الوحدات المقرضة، المدخرات إلى الوحدات المقترضة حيث تقوم الوحدات الإنفاقية العجزية المقترضة بإصدار الأدوات المالية وبيعها، إلى الوحدات المدخرة مباشرة وتسمى بالأدوات المالية أو الأوراق المالية المباشرة .

وتتمثل هذه الأدوات المالية في الأسهم والسندات.

2-1-1: التمويل عن طريق الأسهم : هي صكوك متساوية القيمة غير قابلة للتجزئة وقابلة لتداول بالطريق التجارية وهي تمثل حقوق المساهمين في الشركات التي أسهموا في رؤوس أموالها .

***وتنقسم الأسهم إلى قسمين الأسهم العادية والأسهم الممتازة .**

***الأسهم العادية:** وهي أسهم لا تخول لحامله أي حق ذي طبيعة خاصة، ولا يتقرر لها امتياز خاصة على غيرها من الأسهم، سواء عند توزيع أرباح الشركة أو عند قسمة صافي ومجهوداتها، أو عند التصويت في الجمعيات العامة للمساهمين [2].

الأسهم الممتازة: الأسهم الممتازة هي التي تحظى بمقتضى نظام الشركة التي تصدرها بأفضلية فيما يختص بالأرباح الموزعة حيث ينص عادة على أن تحظى هذه الأسهم بنسبة محدودة سلفا من قيمتها اسمية كأرباح، قبل أن توزع الأرباح على الأسهم العادية كما تعطي الأسهم الممتازة أحيانا أفضلية خاصة عند توزيع أصول الشركة بعد حلها [3].

-السندات: وهي جمع سند والسند هو صك مالي قابل للتداول يمنح للمكتتب لقاء المبالغ التي أقرضها ويخوله استعادة مبلغ القرض علاوة على الفوائد المستحقة وذلك بحلول أجله.

وبعبارة ثابتة السند هو تعهد مكتوب بمبلغ من الدين القرض لحامله في تاريخ معين، مقابل فائدة مقدرة، وتصدره الشركة أو الحكومة وفروعها بالاكتتاب العام.

---

[1] عبد المنعم السيد علي نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2005 ص89

[2] مرجع سايف ، ص 32

[3] جمال العمارة رايس حدة، تحديات السوق المالي الإسلامي، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر ص32

إلا هذه القناة التمويلية البسيطة تعاني من بعض المعوقات منها

1/ صعوبة إيجاد الوحدات المدخرة التي يمكن أن تقبل بتمويل المشروع لأنها تعتمد على الاتصال والمعرفة الشخصية.

2/ إن المبالغ التي يمكن أن يحصل عليها المستثمر بهذه الطريقة محدودة بإمكانيات شخص مدخر واحد أو أشخاص معدودين.

3/ يجب أن يحصل توافق بين رغبات الوحدات المقرضة والوحدات المقترضة على شكل مبلغ القرض حتى بعد حصول الاتصال والتعارف بينهم.

2/2: التمويل الخارجي الغير مباشر: إن الصعوبات التي يوجهها المدخر والمقترض في التمويل المباشر هي التي أدت على نشوء قناة التمويل غير المباشرة والتي يتم من خلالها انتقال الأموال بطريق غير مباشر من الوحدات المدخرة إلى الوحدات العجزية وذلك بتدخل الوسطاء الماليين كالبنوك التجارية والشركات التأمين وجمعيات الادخار والاقتراض ومشاكلها من مؤسسات الوساطة[1].

ثالث: من ناحية الغرض الذي يستخدم لأجله التمويل: ويوجد نوعان هما

أولا: تمويل لغرض الاستغلال: يتمثل في استغلال الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها، كنفقات شراء المواد الخام أو دفع أجور العمال وما ذلك على المدخولات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعة أوجه الإنفاق .

ثانيا: تمويل لغرض الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي تترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية لمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات وإقامة محطات لتربية الحيوانات واستصلاح الأراضي وما من ذلك من العمليات التي تترتب عنها.

المطلب الرابع: مصادر ومخاطر التمويل وأهدافه

الفرع الأول: مصادر التمويل

مصادر التمويل نوعين هما مصدر التمويل الذاتي وهي مصادر داخلية ومصدر التمويل الخارجي.

أولا: مصادر التمويل الذاتي: ويقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحث تصرفها بصورة دائمة ولمدة طويلة، وعليه التمويل الذاتي هو نمط

[1] مرجع سابق ، ص 33

من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها وتتكون هذه المصادر من:

1/ اهتلاكات: يعرف الاهتلاك على أنه تلك المبالغ السنوية المخصصة لتعويض النقص التدريجي الذي يحدث بصورة فعلية أو معنوية على عناصر الاستثمارات التي تتدهور مع مرور الزمن، نتيجة الاستعمال والتلف أو التقدم التكنولوجي.

2/المؤونات والمخصصات: تعرف المؤونات على أنها مكون مالي من أموال المنشأة يحتجز لغرض مواجهة خسائر محتملة أو أعباء ممكنة الحدوث في المستقبل حيث تبقى مجمدة داخل المؤسسة إلى حين تحقق الخطر أو العبء الذي كونت من أجلها هذه المؤونات أو زوال الخطر المحتمل.

3/ الأرباح المحتجزة: تعتبر الأرباح المحتجزة أهم عنصر في التمويل الذاتي فهي جزء من الإيرادات الحالية التي توزع تحتفظ بها المؤسسة قصد استثمارها والتي يكون هذا المصدر متاحة إلا في ضل وجود مشاريع قائمة وترغب في تمويل فرص استثمارية جديدة.

4/ رأس المال العامل: يتمثل في المبالغ اللازمة لتكوين مخزون مناسب من مستلزمات الإنتاج على مختلف أنواعها وقدر مقبول من النقدية لمقابل المصروفات الأخرى مثل أجور العاملين وغيرها.

مزايا التمويل الذاتي:

*التمويل الذاتي يزيد من رأس المال الخاص بالمنشاة ويجنبها الوقوع في أزمات السيولة الطارئة. *يرفع من القدرة المالية والافتراضية للمنشأة كما يكسبها الحرية واستقلالية التصرف في أموالها الخاصة. *يشجع المنشأة على القيام باستثمارات جديدة.* يوفر استقلالية وحرية يتمتع بها المسير في اتخاذ قراراته الاستثمارية والتمويلية[1].

ثانيا: مصادر التمويل الخارجي

يكون التمويل الداخلي الأعوان الاقتصاديين غير كافي لتلبية متطلباتهم المالية وخصوصا بالنسبة للمؤسسات والتي تبقى غالبا عاجزة جزئيا أو كليا على تمويل احتياجاتها بنفسها مما يجعلها تبحث عن مصادر خارجية لتغطية العجز وهناك نوعين من التمويل الخارجي، تمويل خارجي مباشر وتمويل خارجي غير مباشر.

1 -التمويل الخارجي المباشر: يعبر عن العلاقة بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز دون اللجوء إلى وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي.

ويتخذ هذا التمويل صورا متعددة باختلاف المقترضين.

[1] خديجة مرحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ضل التوجهات الحديثة الجزائر مذكرة نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أم البواقي ،2017/2016 ص217

***بالنسبة للأفراد**: أي الحصول على الأموال لازمة لتمويل احتياجاتهم الاستثمارية أو الاستهلاكية دون اللجوء إلى المؤسسات الوسيطة، أي التمويل المباشر تحدده صوره واشكاله فقد يتحصل على القروض المباشرة بين الأفراد، أو الأفراد والمشروعات قائمة بمقتضى أوراق تجارية.

***بالنسبة للمشروعات (لمؤسسات):** في هذه الحالة تستطيع المؤسسات أن تحصل على قروض أو تسهيلات ائتمانية من مورديها أو عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى، كما تلجا بعض المؤسسات إلى دعوة الجمهور لتوظيف مدخراتهم على شكل استثمارات مالية في الأوراق المالية.

***بالنسبة للحكومة**: تلجأ الحكومة للتمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات التي ليس لها الطبيعة عمل مالية أو مصرفية وتصدر الدولة لهذا الغرض سندات متعددة الأشكال تستهلك خلال مدة مختلفة وبأسعار فائدة متباينة[1].

2/ التمويل الخارجي الغير مباشر: وهو يعبر عن الصورة الأخيرة للتمويل عن طريق الأسواق بواسطة المؤسسات المالية الوسيطة بمختلف أنواعها، فتقوم هذه المؤسسات بتجميع المدخرات النقدية من الوحدات ذات الفائض (أفراد أو مؤسسات أو حكومات) ثم توزيع هذه الادخارات على الوحدات التي يحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل تتمثل مصادر التمويل الغير مباشر في القروض والتسليات.

الفرع الثاني: مخاطر التمويل

إن اعتقد أن المستثمر أن أمامه فرصة والو صغيرة في أنه قد يحصل هي الأجل الطويل على عائد أقل من ذلك الذي يمكن أن يحصل عليه وراء الاستثمار عدم المخاطر فإنه سوف يستثمر أمواله إذ لم يفوق عائدا أعلى في حالة نجاح الاستثمار، مع أنه بالطبع سوف لا يتوقع بالضرورة أن يكون هذا العائد الأعلى متاحا في الحال ، وأن قبول الخطر بدرجة كبيرة أو صغيرة أمر واجب طالما أن العائد أو غلة الاستثمار تعتمد بطريقة أو بأخرى على النتائج الطبيعية لمزاولة العمل والتي تحصل عليها بعد فترة مؤجلة، ويمكن أن نقسم المخاطر التي تهدد العوائد المتوقعة بالخسائر الكلية أو الجزئية إلى ثلاث أنواع وهي المخاطر المادية ، المخاطر الفنية ، المخاطر الاقتصادية .

1/ المخاطر الفنية: وهي تلك التي تتبع من حقيقة أن مهارة المنتج أو مهارة مساعدة قد تتناسب مع طموح ومن أجل ذلك فإنه بالرغم من الوسائل المعروفة في تصرفه فإنه قد يفشل في عمل الشيء المرغوب أو إذ نجحا في عمله فإنه قد يستهلك في سبيل ذلك موارد أو أكثر من تلك التي حددها عند وضع الخطة[2].

2/ المخاطر المادية: وهي المخاطر التي فيها قد تخرب أو تتلف بعض الحوادث، أو بعض السلع المادية التي هي إنتاج العمل الذي مولناه، وذلك مثل المخزون من الطعام الذي قد يفسد أو يؤكل بواسطة بعض

[1] مرجع سابق ، ص20

[2] قاسي وبيش تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة 1976 ، ص35،36

الحشرات أو الحيوانات، أو المنزل الذي يخرب بسبب الفيضان أو الحريق أو السفينة التي قد تتحطم بسبب الأعاصير، وهذه المخاطر قد هددت دائما ومازالت تعدد أن تتمتع بثمار جهدنا في الصناعة.

3/ المخاطر الاقتصادية: وهي المخاطر التي تبقى حتى إذ أوجدت الموارد الطبيعية معاناة من أي تلف غير متوقع، وحتى إذا وجد أنه من ممكن أن تشيد هذه الموارد الطبيعية بالموارد المقررة سابقا وهي على نوعين رئيسيين هما.

أ/ مخاطر عدم كفاية عرض الموارد اللازمة لصنع المنتج:

المخطط له وذلك إلى درجة أنها تتكلف في صنع المنتج أكثر مما قدر له أو حتى لا يمكن إنتاجه على الإطلاق .

ب/ مخاطر التدهور في رقم الطلب على المنتج بمجرد إنتاجه:

هناك أسباب كثيرة محتملة تفسر انخفاض المبيعات من المنتج عن التوقعات، والتي يمكن أن نميزها فيما يلي:

* اختلاف الرغبات وذوق المستهلكين.

* النقص أو العجز في السلع المكملة التي يرتبط توظفها مع السلع الاستهلاكية.

* المنافسة الزائدة وهي الأكثر أهمية والتي تكون من جانب بعض المحلات المتشابهة وذلك كنتيجة للتطوير لبعض الموارد الطبيعية الجديدة أو طريقة الإنتاج.

الفرع الثالث: أهداف التمويل:

يلعب التمويل دورا هاما في تسير الأنشطة الاقتصادية فالهذأ له أهميتين ويمكن تلخيصهما في النقاط التالية:

* البحث والحصول على السيولة الضرورية للمشروع الاستثماري بإمداده بالتجهيزات اللازمة

* توزيع التدفقات النقدية والمالية على القطاعات والأعوان الاقتصادية الأخرى بكل موضوعية

* التعاون بين الأطراف الاقتصادية المنتجة مع القطاع المصرفي التجاري والمؤسسات المالية الأخرى لتوفير منتجات التجارية الدولية.

* المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الأقلاس والتصفية

* تسريح الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

* توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عنها[1].

[1]أشرف محمد دواية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ص97

* توفير مناصب شغل جديدة تؤدي من تقليل من البطالة–تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد

* استغلال الموارد المالية المجمدة–**تلبية** حجات أصحاب العجز المالي.

* يساهم في تحقيق رغبة المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات .

* **يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي .**

* يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول المشاريع الاستثمارية الفلاحية والتنمية المحلية

يعتبر قرار البنك بتمويل المشاريع الاستثمارية من أهم القرارات وخاطرها نظرا لارتباط المشروع بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي يصعب التنبؤ بها، من جهة ومن جهة أخرى فإن نحاج المشروع أو فشلة له عدة اثأر على البنك إذ يتوجب على البنك القيام بدراسات واسعة لتلك المتغيرات قصد التقليل من المخاطر وتعظيم الأرباح، ولما كانت المشاريع الاستثمارية العمود الفقري لأي تطور اقتصادي وأساس النمو الاقتصاد، لهذا فإن اختيار أي مشروع استثمار يتطلب دراسة العوامل المؤثرة فيه، وهذا العوامل الاقتصادية التي توثر على هذا الاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية الفلاحية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف المشروع الاستثمار، وأهم خصائصها وأهدافها وأهميتها والدراسات الفنية والاقتصادية.

الفرع الأول: تعرف بالمشاريع الاستثمارية الفلاحية

تعريف01: يمتثل المشروع الاستثماري في اقتراح بتخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر لتستخدم في خلق طاقة إنتاجية، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة أو توسيعها، بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبيا[1].

تعريف02: المشروع الاستثماري هو كل تنظيم له كيان مستقل بدأته يملكه أو يديره منظم يعمل على التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج وتقوم سلعة أو خدمة، أو مجموعة من السلع والخدمات لتحقيق أهداف معينة[2].

تعريف03: هو عبارة عن نشاط بشري منظم يهدف إلى انجاز هدف معين في فترة زمنية محددة وباستخدام موارد متنوعة من العاملين والمستلزمات الفنية والطاقة والمواد الأولية والموارد المالية أو أي بيانات أو معلومات لازمة لذلك من طرف محددين[3] .

–من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المشاريع الاستثمارية (المشروع الاستثماري) هو ائتلاف عناصر اقتصادية واجتماعية وبيئة لبناء كيان اقتصادي، تهدف إلى تحقيق أهداف موحدة.

[1]محمد أحمد السويتي، تخطيط المشروعات الاستثمارية ودراسة الجدوى المؤسسة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2009 ص23

[2]شقيري نوري مرسي الدراسة الجدوى الاستثمارية، دار السيرة للنشر والتوزيع الأردن 2009 ص15

[3]قائم ناجي حميدي، أسس إعداد دراسات الجدوى وتقيم المشروعات دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن 2008، ص15

الفرع الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

يمكننا تصنيف المشاريع الاستثمارية إلى عدة أنواع مختلفة وذلك وفقا المجموعة من المعايير التي تفرض ضرورة إجراء دراسات مختلفة للمشاريع الاستثمارية بغرض النظر عن طبيعة وملكية المشاريع الاستثمارية ومن أهم هذه المعايير المستخدمة لتحديد نوع المشروع الاستثماري هي كما يلي:

أولا: مشاريع استثمارية على أساس قابلة القياس

وفقا لهذا المعاير يمكن تحديد نوعين من المشاريع وهي كما يلي:

*المشاريع القابلة للقياس: وهي تلك المشاريع التي تنتج منتجات أو تقدم خدمات قابلة للتقييم النقدي مثلا: المشاريع الزراعية، الصناعة...الخ

*المشاريع الغير قابلة للقياس: وهي التي يصعب تقييم منتجاتها بسهولة في صورة نقدية

مثلا: مشاريع الصحة والتعليم والبيئة[1].

ثانيا: مشاريع استثمارية على أساس العلاقة التبادلية

وفقا لهدا المعاير يمكن تقسيم المشاريع الاستثمارية إلى:

*المشاريع المستقبلة: وهي تلك المشاريع التي يمنع إقامة إحداها إقامة الأخر طالما توفرت الموارد اللازمة.

*المشاريع المتكاملة: وهي المشاريع التي يلتزم إقامة إحداها إقامة الأخر مثلا: خط مياه الشرب من أحد البحار وإقامة مشروع المحلية مياه البحر فإقامة الثاني ضروري الإقامة الأول يعني متكاملين حتى يكون هناك منفعة.

ثالث : مشاريع استثمارية على أساس نوع الملكية

طبقا لهذا المعايير فإنه يمكن تصنيف المشاريع إلى:

[1]محمد عبد الفتاح العشاوي نفس مرجع سابق ، ص10

مشاريع خاصة: هي تلك التي يمتلكها الأفراد والأشخاص سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين (الشركات والمؤسسات الخاصة)، حيث تقوم هذه المشاريع بإنتاج سلع وخدمات التي يمكن بيعها مباشرة للجمهور مثلا: الصناعة الغذائية، السيارات، إنتاج الملابس.

مشاريع عامة: هي تلك المشاريع التي تمتلكها الحكومة كل أو الجزء الأكبر من رأس مالها، وتقدم خدمات اجتماعية مثلا: مشاريع الطرق والجسور والمطارات، مشاريع المياه والكهرباء[1].

رابعا: مشاريع استثمارية على أساس طبيعة الاستثمار

في هذه الحالة قد يكون المشروع الاستثماري جديدا، أو استكمال المشروع قائم، أو توسعا في مشروع قائم، أو القيام بعمليات إحلال وتجديد للأصول التابعة أو إنتاج جديد مثلا: المؤسسات الصناعية[2].

خامسا: مشاريع استثمارية على أساس نوع المنتج:

طبقا لهذا المعايير يتم تصنيف ذلك إلى مشاريع تقوم بإنتاج السلع مادية وملموسة ولها مواصفات معينة، وتحقق إشباعا معينا لمن يستهلكها مثل الأغذية، ومشاريع تقوم بإنتاج سلع غير ملموسة (الخدمة) وتحقق إشباعا لمتلقيها أو المستفيد منها مثلا: التعليم، المستشفيات، البنوك، الشركات.

سادسا: مشاريع استثمارية على أساس النشاط:

وفي ضوء هذا المعيار يمكن تصنيف المشاريع الاستثمارية إلى:

*مشاريع تجارية: هي تلك التي تقوم أساس بعمليات الشراء بغرض البيع وتحقيق الربح

مثلا: الاستيراد والتصدير والتجارة بالجملة والتجزئة.

*مشاريع صناعية: المتمثلة في الصناعات الإستراتيجية مثل صناعة استخراج البترول والفحم والذهب والمعادن الأخرى أو الصناعات التحويلية مثل الصناعات الغذائية والنسيج.

*مشاريع زراعية: هي المشاريع الخاصة بالزراعة مثلا: استصلاح الأراضي، الإنتاج الحيواني.

[1] مرجع سابق ، ص 12
[2] مرجع سابق ، ص12

سابعا: مشاريع استثمارية على أساس الحجم:

يمكن تصنيفها إلى نوعين:

* مشاريع ذات الحجم الصغير: هي مشاريع ذات ميزانية ضئيلة وحجم الموارد المستعملة صغير مثلا بناء محل صغير. الخ

*مشاريع ذات الحجم الكبير: هي المشاريع ذات ميزانية كبيرة وحجم الموارد المستعملة ضخم مثلا بناء الجامعات، صناعة السفن. الخ

*وهناك بعض الأنواع الأخرى للمشاريع الاستثمارية.

1/ المشروعات الاستثمارية الاحتلالية: هي المشروعات التي تقام بدلا من مشروعات أخرى

2/ المشروعات الاستثمارية التوسعية: هي المشروعات التي تقام بغرض التوسع في المشروعات قائمة.

3/ المشروعات الاستثمارية الإستراتيجية: هي مشروعات ذات أهمية كبيرة للمجتمع ككل على المدى الطول، وتتمثل في مشروعات ذات أهمية الاستراتيجية[1] .

4/ المشروعات القابلة للقياس: هي تلك المشروعات التي ينتج عنها منتجات أو توليد منافع قابلة لتقيم[1]

5/ المشروعات غير القابلة للقياس: هي المشروعات التي يصعب تقييم منتوجاتها بسهولة ودقة في صورة نقدية.

[1] مرجع سابق ، ص12

ويمكن تخليص أنواع المشاريع الاستثمارية السابقة كما الذكر في الشكل التالي:

الشكل رقم (2) أنواع المشاريع الاستثمارية الفلاحية

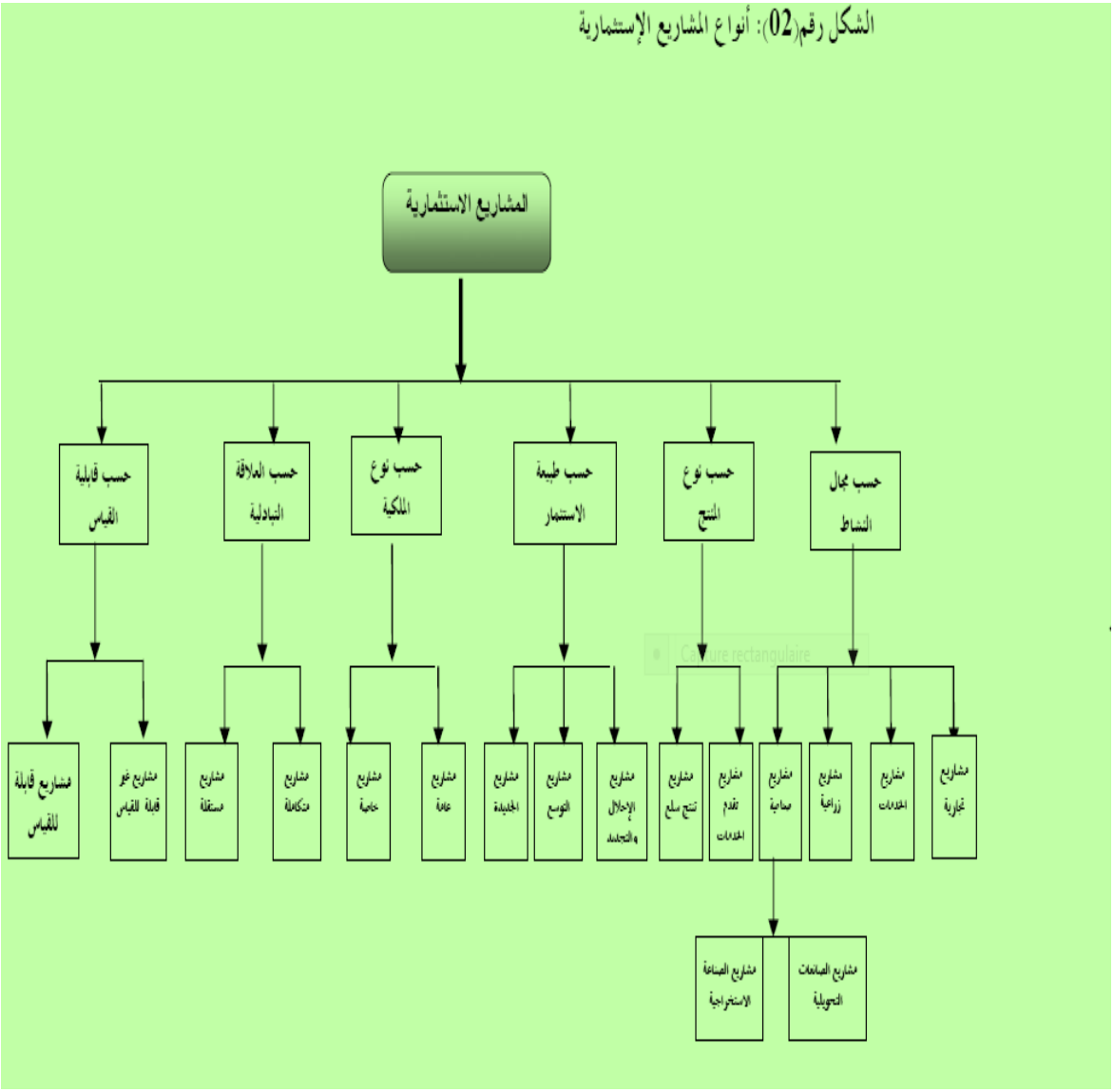

المصدر: من إعداد طالب بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة شركة الإسمنت، مذكرة نيل شهادة ماجستير، تخصص بحوث عمليات وتسير المؤسسة، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص39 -بتصرف

الفرع الثالث: أهداف المشاريع الاستثمارية

يعتبر تحديد الهدف المراد تحقيقه نقطة الانطلاق والبداية عند إعداد دراسات المشاريع الاستثمارية، ويتوقف الهدف من المشروع الاستثماري على نمط الملكية التي سوف يأخذها هذا المشروع حالة تنقيده والذي قد يتمثل فيما يلي:

من جهة المشاريع دات الملكية الخاصة فأقصى ربح هو الهدف الرئيسي ولكن لا يعتير الهدف الوحيد نظرا لوجود أهداف أخرى بجانب ذلك تكون على درجة كبيرة من الأهمية من جانب إدارة المشروع الاستثماري الخاص ومن أهمها:

* تحقيق أقصى قدر ممكن من الإيرادات.

* الحصول على شهرة كبير في الأسواق.

* زيادة الإيرادات ومن تم تنمية الأرباح في المستقبل.

* تحقيق أهداف المديرين الخاصة الذين تربط مصالحهم برقم المبيعات.

أما فيما يخص هدف المشاريع العامة فإنه يكمن في تقديم المنفعة العامة، والتي قد تتمثل في تقديم خدمة بتكلفتها أو بأكثر أو أقل، فإنه يمكن إيجاز أهم الأهداف التي تنشا من أجلها المشاريع العامة فيما يلي:

* لاحتياطات قابلة للتحويل الموسمي أو السحب المفاجئ من الودائع أو الاعتمادات المفتوحة للعملاء، ففي احتفاظ البنك بمحفظة الأوراق المالية ما بعد عند خطر التعرض للأزمات، حيث يستطيع أن يبيع قدرا منها في أسرع وقت ممكن.

* يستهدف البنك مصلحة الاقتصاد القومي عندما يكتب في أوراق حكومية بالذات في الدول النامية حيث يحمل عبئا في تمويل خطة التنمية الاقتصادية وسد حاجة الإنفاق الحكومي[1].

[1] مصطفى محمود بوبكر، معاني فهمي حيدر، أعداد دراسات جدوة المشروعات وتحقيق فعالية قرار الاستثماري، دار الحمالية للطبع والنشر والتوزيع مصر 2000 ، ص37

* تحقيق الأهداف العامةمن خلال بيع للمستهلك وتوفير خدمات متميزة، وهناك مشاريع تخدم المصالح العامة للبلد، كبيع منتجات بتكلفة أقل الاعتبارات اجتماعية مثلا: الخبز، أقمشة، أدوية.

من بين أهم أهداف الاخرى حول مشاريع الاستثماري.

* تحسين نوعية وجودة السلع المنتجة وبالتالي دخول السوق التنافسية بقوة وكفاءة عالية.

* المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد وبالتالي المساهمة في تطوير اقتصادها

* حماية مصادر الدخل الأخرى من الضرائب حيث يلجا المستثمرين الذين يخضعون لضرائب مرتفعة على الاستثمار الجزئي لأموالهم، وهذا للحصول على امتيازات.

المطلب الثاني: أهمية وخصائص المشاريع الاستثمارية الفلاحية ومرحلها

الفرع الأول: أهمية المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

*زيادة دخل الأفراد وتحقيق الرفاهية *توفير مناصب العمل.

للدولة ما يجب أن تكون حالتها واسعة في النشاط الاقتصاد ي وتتمثل فيما يالي.

*كونه يوفر عرض للراغبين ويقلل من حد البطالة.

*تحسين الاوضاء اقتصادية والاجتماعية للبلد ما *تحسين أوضاع التنمية البشرية .

*يساهم في الحد العجز من ميزان الدفوعات والتضخم

–وذلك من خلال هذا فضلا عن مساهمة في تنشيط مستوى المنافسة كما يدفع إلى الابداع والابتكار وتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين وفي نفس الوقت يحتاج المشروع الاستثماري للبدل الجهد وذلك من أجل تحقيق أهداف المرجوا[1]

[1]أحمد غنيم، دور الدراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار الطبعة 2 عمان، دار المستقبل 1995 ، ص14

الفرع الثاني: خصائص المشاريع الاستثمارية الفلاحية:

المشاريع الاستثمارية تشمل مجموعة من الخصائص وهي:

*سعي المشروع الاستثماري إلى تحقيق أغراض محددة ومرتبطة بمصالح ذات الصِلة.

*حاجة المشروع الاستثماري إلى استغلال المهارات الإدارية المختلفة المتوافقة مع المستجدات المعاصرة سواء كانت على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

*قدرة المشروع الاستثماري على توظيف الموارد المادية والبشرية بفعالة كبيرة.

*تضمين المشروع الاستثماري أفكار تكنولوجية مبتكرة إبداعية بعيدة عن الطرق والأعمال الروتينية السائدة

*يعرض المشروع إلى ظروف المخاطرة وعدم التأكد، ومن ثم الحاجة إلى جهود إبداعية لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها.

*حاجة المشروع الاستثماري عند دخوله في حيز التنفيد إلى إطار زمني لرفع كافة أنشطة المختلفة

*ارتباط المشروع الاستثماري بمنظومة دورة حياة محددة تستوجب تحديد النشاطات اللازمة والواجبات بدقة من قِبل الموارد البشرية القائمة على تنفيذها.

*ارتباط المشروع الاستثماري بهيكل تنظيمي محدد يعكس عملية تدفق المعلومات المالية والغير مالية المرتبطة بمراحله المختلفة وذلك بين المستويات هذا الهيكل.

*لا يعد إنشاء المشروع بدأ وتطبيق فكرة المشروع هدفا في حد ذاته وإنما يعد وسيلة تستهدف تحقيق مجموعة من المنافع. *يعتبر المشروع بمثابة النواة الأساسية لأي مجتمع أو نظام لتحقيق خطة التنمية سواء على المستوى القومي أو القطاعي، وسواء في مجال الإنتاج أو الخدمات[1].

[1]مصطفى محمود أبوبكر، معاني فهمي حيدر، دراسات جدوة المشروعات وتحقيق فعالية قرار الاستثمار دار الحماية للطبع والنشر والتوزيع مصر 2000 ، ص37

الفرع الثالث: مراحل المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية

من بين هذه المراحل تتمثل فيما يالي:

أولا: مرحلة البحث والإعداد:

تتضمن هذه المرحلة صياغة الأفكار الأولية عن المشروعات المطروحة وأهدافها والإمكانيات المتاحة بهدف المقارنة بينها، واختيار البديل الأفضل، ومن هذا المنطلق يمكن التوصل إلى ما يمكن وما لا يمكن تنفيذه.

كما لابدا في هذه المرحلة مراعاة العديد من الاعتبارات الفنية القانونية، المالية، الإدارية والاقتصادية.

ثانيا: مرحلة اعداد المشروعات:

بعد صياغة الأفكار الأولية عن المشروعات والبدائل المقترحة، تأتي مرحلة إعداد المشروعات والتقييم، ودراسة كافة جوانبها، وصولا إلى وضع الأسس العلمية للتنفيذ، حيث تتم دراسة المسائل الفنية للمشروعات المتاحة، والبنية التحتية، وتحديد الطلب المتوقع، ومعرفة الأسعار والتكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى الاحتياجات من القوى العاملة، وتتضمن كذلك هذه المرحلة دراسة الجوانب المالية، وتحديد رأس المال اللازم والإيرادات المتوقعة من هذه المشروعات[1].

المطلب الثالث: مفهوم التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية أحد العناصر الأساسية للوصول إلى التنمية الشاملة، والتي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية وتحقيق الرقي للأفراد في المجتمع المحلي.

الفرع الأول : تعريف التنمية المحلية

تعريف1/ تعرف التنمية المحلية على أنها السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغير مرغو فيه المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخل.

[1]محمد أحمد السرتي مرجع سابق، ص26،30

كما أنها تشكل الركيزة الأساسية للتنمية، إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق، وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات أساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل[1].

تعرف2/ تعرف التنمية المحلية بالنسبة للأخصائيين الاجتماعيين على أنها استراتيجية في المجتمع بطرقة تؤمن زيادة قدرات وإمكانات أفراد المجتمع من خلال عملية المشاركة داخل المجتمع نفسه في كافة مراحل العمل، كما يرى اخرون أن تنمية المجتمع محليا يعني التنمية البشرية من خلال تحسين البيئة الاجتماعية التي يشاركون فيها[2] .

–من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المحلية هي عبارة عن السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخل.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية

من خلال دراستنا لأهداف التنمية التقليدية والجديدة يمكن القول أن التنمية المحلية تهدف في الأساس إلى تحقيق ما يلي:

* زيادة في الدخل القومي الحقيقي أو الإنتاج القومي الحقيقي، وكذلك نصيب الفرد منه، هذا ما يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع.

* إزالة الفوارق بين مختلف طبقات المجتمع ومحاولة تحقيق تكافئ يمكن من تقوية الروابط والعلاقات الاجتماعية بين أفراده ليتماسك مع مواصلة أو استمرارية إشباع وتغطية الحاجات الضرورية لأفراده.

* العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي السياسي حتى لا يطغى جانب على الاخر

[1]قدور فلاق حمزة، دار الاستثمار الفلاحي في التنمية المحلية دراسة حالة مدربة المصالح لولاية عين دفلى مدكرة نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير تخطيط إدارة أعمال، كلية علوم الاقتصادية الجزائر 2019/2018 ، ص7

[2]مرجع سابق ، ص26

* تحقيق الضبط الاجتماعي بإيجاد مناخ لعملية التنمية ، مثل: معرفة الفرد لواجباته ودوره في عملية التنمية المحلية.

*تأكيد التعاون بين الحكومة والهيئات المحلية لمنع تكرار الخدمات وازدواجها لتحقيق التكامل[1]

*تحقيق الضبط الاقتصادي وذلك من أجل توفير مناصب الشغل في مختلف المجالات أو تنسيق العمل بين الهيئات العاملة في مجال التنمية سواء كانت أهلية أو حكومية، كما تهدف إلى رفع مستوى الخدمات القائمة بالفعل، وتدعيم الهيئات القائمة بها بالمساعدات الفنية والمالية حتى يمكن تحقيق أهدافها.

الفرع الثالث: أنواع التنمية المحلية

1/ التنمية الاقتصادية : تعددت مفاهيم التنمية الاقتصادية بتعدد الكتابات والمفكرين واختلاف المدارس والمذاهب الفكرية التي ينتمون إليها مما يصعب علينا إعطائها مفهوم موحد وشامل بالإضافة إلى التداخل أو التقارب بين مصطلحات أخرى كالنمو والتقدم والتطور وغيرها. رغم أن التنمية كما سبق الذكر أنها أوسع وأشمل أي أنها تحتوي على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، لهذا أرى من الضروري تقديم مفهوم كلاهما ثم التمييز بينهما.

أ/ النمو الاقتصادي : يقصد بالنمو الزيادة العفوية التي تحدث في إجمال إنتاج السلع والخدمات بمعدلات نمو معينة، يمكن أن تكون ضعيفة أو قوية.

ب/ التنمية الاقتصادية: تختلف اختلافا ضمنيا مع النمو وهذا لأنها تتضمن مجموعة من الإجراءات والخطط والتدابير التي يمكن أن تغير في كيفية ونوعية ونمط الحياة وأساليب الإنتاج أو هيكلة في البناء الاجتماعي، والتي يمكن أن تزيد بصفة دائمة ومستمرة في حجم السلع والخدمات[2]، يمكن التميز فيما بينهما.

[1] فوئد عبد المنعم الكري، التنمية السياحية في مصر والعالم العربي، نشر وطباعة عالم الكتب، مصر 2004 ص24
[2] عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية المحلية دار الجامعية للنشر والتوزيع مصر1999 ص37

***النمو الاقتصادي:** وتتمثل في

-غياب الدولة في إحداثه، أي عدم وجود برامج وخطط لذلك.

-غير مستمر وغير مستقرة لارتباطه بمعدلات قوية وضعيفة.

***التنمية الاقتصادية: وتتمثل في**

-عملية منتظمة ومنسقة ومبنية على أساس أفراد المجتمع، واستغلال قدراتهم الفكرية والعلمية وتزويدهم بالوسائل المادية لتحسين معيشتهم وزيادة دخلهم

-الدولة هي التي تخطط وتبرمج وتضع السياسات التنمية وتحديدها.

2/ التنمية السياسية: يشهد العالم المعاصر تطورا ملحوظا في تطبيق الديمقراطية بمقوماتها الأساسية الحرية في صورها المتعددة حرية العقيدة والفكر والتعبير حرية الانضمام إلى التنظيمات السياسية وتشكيل الأحزاب والانتخابات وحرية الاختيار والمشاركة السياسة للشعوب في تقرير مصيرها[1] .

3/ التنمية الاجتماعية والثقافية:

التنمية الثقافية: هي عبار عن التغيير الذي يلحق بالمجتمع حتى تشبع احتياجاته وزيادة نمو العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع مما يجعلهم يبدعون وينشطون فكريا وأدبيا أو فنيا وعمليا.

أما التنمية الاجتماعية تتضمن تغيير الأوضاع الاجتماعية السائدة والتي اكتسبتها المجتمعات من الأسباب ما كالحروب والاستعمار ومحاولة مسايرتها مع متطلبات العصر بطريقة الحديثة

4/ التنمية السياحية والبيئية:

أ/ التنمية السياحية: تعتبر السياحة إحدى الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة مما يجعلها محور اهتمام العديد من البلدان نظرا احتوائها على عدة أنشطة تساهم بشكل كبير في رفع قدرة البلاد في مواردها المالية وقدراتها الاقتصادية.

[1] مرجع سابق ، ص29-30

ب/ التنمية البيئة: إن التقدم التكنولوجي يعتبر كذلك ركيزة أساسية للتنمية الشاملة كما انه أحدث نقلة هامة في مستويات المعيشة للمجتمعات غير أن كل الدلائل تشير إلى أن هذا التقدم كان على حساب الطبيعة ومواردها وأن استعمال التكنولوجيا بشكل مفرط وخاطئ زاد من تلوث البيئة وإفقار الأرض وارتفاع التصحر فأصبحت حياة الإنسان مهددة[1].

المطلب الرابع: خصائص ومؤشرات وأبعاد التنمية المحلية

الفرع الأول: خصائص التنمية المحلية

* تهتم التنمية المحلية بكل سكان المجتمع وليس جماعة أو فئة من الناس، ومع ذلك ليس من الضروري أن يشارك كل سكان المجتمع في المشروعات والبرامج التنموية.

* تركز التنمية المحلية على كافة جوانب حياة المجتمع وعلى جميع احتياجاته، وليس جانب معين منه أو التركيز على مشكلات بعينها فقط.

* هي عملية متكاملة ذات جوانب اقتصادية واجتماعية وإدارية وعمرانية وبيئية.

* هي عملية مشاركة بين القطاع العام والخاص والمجتمع المداني والأفراد.

كونها محصلة تعاون الجهود المركزية مع الجهود المحلية لتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع المحلي

* إنها عملية مستمرة ومتواصلة وتختلف باختلاف المجتمع المحلي ومتطورة أهدافه.

* تتطلب التنمية المحلية ضرورة توافر المساعدات والتقنية والتي تكون في غالب الأحيان في شكل أعمال، معدات إعانات مالية، استشارات فنية، وذالك من الجهات الحكومية والمنظمات التطوعية، سواء من داخل الدولة أو من خارجها.

* أن تنمية المجتمع المحلي، تتم عن طريق تحديد فترة زمنية للعمل، وهي لا تتم بطرق عشوائية فهي عملية أكثر منها برنامج.

[1] أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الإسكندرية مصر 2002 ، ص69

* يجب أن تقوم برامج التنمية المحلية على أساس الاحتياجات التي يشعر بها ويرغب فيها سكان المجتمع المحلي، ولا يجب أن يرفض عليهم برامج من خارج المجتمع، فالتنمية المحلية تتمسك بفكرة قيام السكان أنفسهم بالضبط والتحكم في شؤونهم وشؤون مجتمعهم المحلي، وتقوم على إتاحة فرص الحرية للأفراد والجماعات، اللامركزية ومشاركة المواطنين على أوسع نطاق[1]

الفرع الثاني: أهم المؤشرات التنمية المحلية

1/ المؤشرات الاقتصادية: وتتمثل فيما يالي

* **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** إذ كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل نمو سكان الدولة فإن الدولة تكون حققت نموا اقتصادي والعكس صحيح.

* **الفقر:** يتم اللجوء إلى مؤشر خط الفقر لمعرفة نسبة السكان الذين يعيشون على أقل دولار واحد في اليوم، وإذ تمكنت الدولة من تقليل نسبة الفقر في المجتمع فإن ذلك يعد مؤشر على نجاح التنمية أما إذ زاد عدد الفقراء في الدولة يعد مؤشرا على فشل التنمية.

2/ المؤشرات الاجتماعية:

* **معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين:** وهو عبارة عن النسبة المئوية للأشخاص البالغين من العمر **15** سنة فما فوق الذين يستطيعون قراءة أو كتابة جملة بسيطة وقصيرة، وهو يعبر عن مدى انتشار الأمية في المجتمع. فكلما قلت نسبة الأمية في الدولة ذل ذلك على ارتفاع التنمية الاجتماعية فيها كفرنسا وبريطانيا التي بلغت نسبة الأمية فيها **2%**.

* **عدد السكان لكل طبيب:** يدل هذا على مدى توفير العدد الكافي من الأطباء لتقديم الرعاية الصحية للسكان على اعتبار أنه كلما قل عدد السكان لكل طبيب دل على تحسن إمكانية الحصول على العلاج المناسب، فمثلا بلغ عدد السكان لكل طبيب حسب إحصائية **2005** في الولايات المتحدة **182** نسمة

[1]بن الحاج جلول ياسين أهمية تفعيل الإيرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية، حالة الجزائر مجلة البدائل الاقتصادي، جامعة تيارت الجزائر ص138-139

لكل طبيب وفي فرنسا **304** نسمة لكل طبيب، لذلك تسعى الدولة لزيادة عدد الأطباء لكي يتمكن السكان من تلقي العلاج دون انتظار وليتمكن الأطباء من العمل بهدوء بعيدا عن الضغط الكبير.

* **أمد الحياة:** ويقصد به العمر المتوقع للفرد عند ولادته. فالدول التي يرتفع فيها أمد الحياة للفرد يدل على ارتفاع مستوى التنمية خاصة في مجال الغداء ومجال الصحة كما هو في الدول المتقدمة فمثلا يصل أمد الحياة في اليابان إلى **82** سنة[1].

* **معدل النمو للسكان:** إذ زاد عدد النمو السكاني في الدولة عما هو متوافر للسكان من خدمات ومتطلبات الحياة فهذا يعني عدم تحقق التنمية لأهدافها كما هو الحال في معظم الدول النامية وأما إذا استطاع

الفرد من الحصول على ما يحتاجه من خدمات فهذا يدل على تحقيق التنمية في المجتمع.

الفرع الثالث: أبعاد التنمية المحلية

تمثل التنمية المحلية مطمح العديد من الشعوب، نظرا لما تكتسبه من أهمية في حل المشاكل التي تعاني منها المجتمعات، خاصة في الدول النامية اعتقادا منهم أن الفرق بين العالم النامي هو نجاح عملية التنمية في الدول المتطورة وعدمه في الدول النامية، الاعتقاد جعل عملية التنمية في الدول المتخلفة هي الشغل الشاغل فأصبحت هيكل في أنماضها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها، وذلك تتمثل فيما يالي:

1/ البعد الاقتصادي: يقوم البعد الاقتصادي للتنمية على الجانب المادي لها، الذي يعني الزيادة في الحجم السلعي والخدماتي، وحجم استثمار رؤوس الأموال لكافة المجالات الاقتصادية والزراعية منها والصناعة والمالية وحتى التجارية وغيرها. بمعدل نمو أكبر من حجم السكان[2].

[1] قدور فلاق حمزة، نفس مرجع سبق ذكره ، ص28-30

[2] عاطف السيد، العولمة في نضام الفكر (دراسة تحليلية) مطبعة الانتصار مصر 2001 ، ص53

والتنمية الاقتصادي هي أيضا تغيير نظام الإنتاج والهيكل الاقتصادي للمجتمع، بمعنى الزيادة والوسع في الإنتاج والسلع والخدمات، والتشجيع حركة رؤوس الأموال والتجارة الدولية.

2/ البعد السياسي: يقوم البعد السياسي على مبدأ الحرية والديمقراطية والتعددية، ويقصد به تغيير في الحكم السياسي والتداول عليه بشكل يضمن الشمولية والاتجاه إلى الديمقراطية والتعددية السياسية وحماية حقوق الإنسان. والتنمية السياسية هي كذلك تغيير نظام الحكم السياسي الذي يمكن أن يوفر ضمانات احترام حقوق الإنسان، ويملك أدوات التصحيح والمراجعة بحيث يتبع، للشعب تغيير حكامة من خلال انتخابات حرة ونزيهة. كما يدخل ضمن مقومات التنمية السياسية النمو والنشاط الملحوظ للمنظمات الدولية وغير الحكومية التي ترتكز اهتماماتها على قضايا ذات طابع عالمي، مثل حقوق الإنسان وتحقيق السلم.

3/ البعد الاجتماعي: يرتكز البعد الاجتماعي للتنمية على تغيير البناء الاجتماعي، الذي يقصد به تغيير الأوضاع الاجتماعية السائدة ومحاولة زرع علاقات اجتماعية تساير العصر متحولة بذلك من مجتمعات أسرية وقبلية إلى تجمعات قومية دولية تسودها المساواة وعدم العنصرية. وتقوم التنمية الاجتماعية على مجموعة من العناصر يمكن أن نذكرها فيما يلي:

*اشتراك أفراد المجتمع أنفسهم في تحسين معيشتهم ونمو علاقاتهم وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية

* الفرد عنصر مبتكر للتكنولوجية ومستخدمها يجب أن ينتمي له الإحساس بأن لديه قيمة ، وتوفير ما يلزم من الخدمات والتقنيات وهذا ما يجعله يبادر ذاتيا في تستخيرها لخدمة المجتمع ، والمساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومي[1].

[1]مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن طبعة1 ،2007 ، ص23

4/ البعد الثقافي: يعتبر العديد من المفكرين أن الإنسان هو وسيلة التنمية، ولتحقيقها ضروري أن يكون هو هدفها ليتمكن الوصول إلى أفضل ظروف معيشية، هنا تبرز الثقافة كجانب مهم من حياة الأفراد. هذا ما يجعل البعد الثقافي للتنمية يقوم على ذهنية الفرد وجعله .

الهدف الرئيسي لتحقيق التنمية من خلال إشراكه في جميع النشاطات وجعله هو (أي الإنسان) من يقوم بالإبداع والإنجازات الفكرية، الأدبية أو الفنية والعلمية، مع الحفاظ على الأصول الرفاهية الخاصة بكل مجتمع.

5/ البعد البيئي: اعتمادا على التقرير النهائي لقمة الأرض للتنمية المستدامة "جوهانسبورغ" فيما يتعلق بأنواع التنمية المستدامة، تكون الاستدامة البيئية كتالي:

*المجال الذي يعيش فيه الإنسان وتطلعاته ويتحصل منه على كل الموارد اللازمة لإشباع حاجاته فيؤثر فيه ويتأثر به.

*مراعات جانب الاستدامة بالاستثمار في التعليم والتركيز على كرامة الإنسان وقد جاء هدفها الأول في تقوية التنمية المستدامة (أي تنمية اقتصادية اجتماعية وحماية البيئة) .

*وتتحقق التنمية في الفلاحة من خلال الحفاظ على البيئة وتنوعها وتأتي هذه الدعائم، من خلال استغلال كل الموارد المتاحة أفضل استغلال وحمايتها وتنميتها من أجل توفير الغذاء والمنتجات الفلاحية، كما تحقق الربحية لأصحاب المستثمرات.

–وتحافظ على البيئة المحيطة على المدى الطويل مع توفير التنوع البيئي، فإن لم تحافظ الفلاحة على البيئة وتنوعها لن تتوفر البيئة اللازمة لاستمرار الاستثمار بتالي لن يتوفر الغذاء الكافي والأمن للمجتمع[1].

[1] قدور فلاق حموة، نفس مرجع سبق ذكره ص1998 ، ص11

المبحث الثالث: الأبحاث والدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة نموذج أو بداية لمعالجة الموضوع محل الدراسة وسنتطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوعينا بطرق مختلفة، وكذلك المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية .

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1/ دراسة طوالب رشيد مقال بعنوان " التمويل الوقفي للمشاريع الاستثمارية المحلية، جامعة غرداية، كلية علوم الاقتصادية، سنة 2019

توضح هذه الدراسة إلى دور الوقف في التمويل المشاريع الاستثمارية المحلية، من خلال التعرف على مفهوم التمويل الوقفي الدي يعتبر بديلا من البدائل التمويل في ضل إحجام المؤسسات المالية والتقليدية على التقديم الدعم الكافي للمشاريع الاستثمارية.

من النتائج هذه الدراسة:

-تكمل أهمية الوقف كالمصدر التمويلي في عدم القدرة كالمؤسسات المالية الإسلامية على التمويل المشروعات الخيرية، وكذا عزوف أصحاب تلك المشاريع عن المعاملات الربوية أو المشبوهة.

-يضمن الوقف استخدام التمويل المباح في المشروعات اجتماعية الحقيقية المحلية

-يعتبر الوقف مصدرا التمويلا يحقق المنفعة التمويلية لصاحب المشروع المحلي، والمنفعة استثمارية نكف التنمية الممتلكات الوقفية.

2/ الدراسة معاريف قندوسي، مقال بعنوان " واقع اليات المشاريع الاستثمارية الفلاحية بالجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ولاية سعيدة سنة 2014.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع اليات تمويل المشاريع الاستثمارية، حيث قامت الجزائر بوضع إجراءات التي تهدف إلى تشجيع وترقية الاستثمار من خلال إنشاء هياكل داعمة للمؤسسات، بحيث نال الشباب القسط الأوفر منها. وتمثلت هذه الهياكل في وكالات متخصصة من أهمها: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل

الشباب، الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. وذلك بهدف تنشيط الاقتصاد المحلي والوطني، وركزت هذه دراسة على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية سعيدة، ومن أجل ذلك تم إعداد استثمار وزعت على عينة الدراسة المتمثلة في الأشخاص الذين تقدموا إلى الوكالة تم معالجة البيانات ببرنامج.

من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أي عدم وجود القدرة والكفاءة اللازمة لتسير المشاريع وهذا بسبب عدم وجود أفكار حول الأسس الجوهرية لتقديم هذه المشاريع كالربح المتوقع والقيمة الحالية الصافية، فترة السداد مؤشر الربحية. معدل كفاية رأس المال. وهذا راجع إلى المستوى الدراسي المنخفض للأشخاص المتوجهين للوكالة.

3/ الدراسة "علوني عمار، مقال بعون" مكانة التنمية المحلية في التوجهات الجديدة للتنمية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، جامعة سطيف 1 سنة–2020

تتناول هذه الدراسة بعض الجوانب النظرية للتنمية المحلية والتي لتحظى حاليا بالكثير من الاهتمام، هذا الاهتمام جاء في إطار توسيع مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية لأجل تلبية حاجات المواطنين ورفع مستوى معيشتهم، كما تما تركيز على سياسة التنمية المحلية ومدى أهميتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر للخروج من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج مع تبني اليات يمكن أن تجعل من التنمية المحلية ركيزة التنمية القاعدية ورهان مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أهمها:

–الاقتناع في الجزائر بأن التنمية المحلية هي البديل الاستراتيجي لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه والذي مزال يعتمد على الريع.

– ضرورة مراجعة مناهج التنمية المتبعة القائمة أساسا على المركزية والتي بينت مدى محدوديتها في توزيع ثمار التنمية.

– الخروج من الوضعية الراهنة لن يتحقق إلا بالانطلاق من القاعدة تكون برامج التنمية المحلية أساس لها.

4/ الدراسة لوكا دير مالحة، تحت عنوان: دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزوو، 2012

تطرقت إلى الإشكالية التالية: إلى أي مدى يساهم البنك في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم لها وهدفت هذه الدراسة إلى:

زيادة قدرة العمل المصرفي وتنمية نشاطه ومواجهة التحديات التي يفرضها الغزو المصرفي ، وتم التوصل "إلى النتائج التالية منها على البنوك أن تعمل تمويل الأفكار والمشروعات الناجحة ، تنظيم أيام دولية التي تعد فضاء للتقرب من ممثلي العالم الاقتصادي لتطوير وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يجب منح حوار حاد ومستمر بين الحكومة وقطاع المالي حول الميكانيزمات الرامية إلى تحديث أدوات الإنتاج ووضع الخطة تهدف إلى تحديث الإنتاج ووضع خطة تهدف إلى ترقية القطاع المصرفي.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1/ Study:Ben Shaa Walid Almawy Ahmed, Ben Oudhia Hafs,Article entitledentitled Economic , Feasibility Study as a Mechanism for the success of investment Projects, Administrative Development Laboratory for Upgrading economic Institutions in Ghardaia State 2019/2020 .

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع دراسة الجدوى الاقتصادية كأحد الأليات المهمة في نجاح المشاريع الاستثمارية ، بحيث تحتوي هذه على سلسلة من الدراسات الدقيقة والمفصلة الغرض منها تحقيق صورة المشروع الاستثماري على أرض الواقع قبل انطلاقه ، كما يرتكز نجاح دراسة الجدوى

الاقتصادية وكذلك القائم على إعدادها بحد ذاته يجب أن يكون مؤهلا وخبيرا في مجال المشاريع وإعداد دراسات الجدوى، كما تساهم الدراسة التفصيلية في رسم صورة شاملة تضم كافة الجوانب والعوامل التسويقية، والبيئية الفنية الخاصة بالمشروع الاستثماري، ومنه ضرورة الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية لما لها من أهمية في نجاح المشاريع الاستثمارية، كذلك تكثيف التكوين ودورات تدريبية في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

2/ study GhalibSalehmushayeb, anb Issa Ahmed Al Hanuman Article entitled Estimating the ,Cost Function of Commercial Banks in Yemen, an Econometric study, Algeria yournal of Economic and Financial Research 2021/2022.

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير دالة التكاليف المتسامية اللوغاريتمية لعينة من البنوك التجارية في اليمن باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائي.

خلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن جميع البنوك التجارية قيد الدراسة لا تتمتع بإمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال الثابت، باستثناء البنك اليمني للإنشاء والتعمير، في حين تتمتع بإمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي.

3/ A Study by Wehba bin Nasser: an article entiled Local Finance and its Role in the Local Development process, University of Blida 2 , Lunisi Ali, Faculty of Law and poltical science 2014/2015.

إن التمويل المحلي يعبر عن مدى استقلالية الإدارة المحلية في اتخاذ القرارات بعيدا عن تأثير الإدارة المركزية، لتحقيق الاختصاصات الموكلة له والإنفاق على المشاريع التي تهتم مواطنيها بما لها من موارد مالية مستقلة ويتطلب تنمية هذه الموارد أن تملكها هذه الجماعات المحلية.

أما التنمية المحلية فهي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافية وحضاريا. ولتحقيق التنمية

المحلية تحتاج الجماعات المحلية لتمويل محلي ذاتي بقدر كافي لتحقيقها وإنجاحها، فالعلاقة بينهما طردية يتأثر مدى تطور التنمية المحلية بمدى اعتماد الإدارة المحلية على مواردها المالية الذاتية، فكلما زادت هذه الأخيرة زاد نشاط الإدارة واهتمامها بالمشاريع التنموية والعكس صحيح.

4/ A study by Abdul Muttalib Bisar, Hussein Al- Amin, tape2018, an article entitled; Local development in the context of international experiences 2018/2019.

تهدف هذه إلى محاولة إبراز واقع التنمية المحلية في الجزائر، وهذا من خلال التطرق إلى الأساسيات المتعلقة بالتنمية المحلية، ثم إلى نماذج وأساسيات حول التنمية المحلية، ليتم عرض واقع التنمية المحلية في ظل التجارب الدولية والخبرات الميدانية، ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة هو أن التنمية المحلية تعتمد على مبدأ استثارة جهود الأفراد والمواطنين في الكشف عن المشاكل التي تعاني منها مناطقهم ويجاد الحلول الملائمة لهذه المشاكل في ضل دعم الهيئات المركزية بغية تحقيق تنمية وطنية شاملة بالإضافة إلى أن التنمية المحلية تعتبر أحد الأدوات المستعملة في تحقيق تنمية وطنية شاملة ومن أهم ما جاءت به الدراسة من توصيات هو ضرورة تسليط الضوء أكثر على تمويل التنمية المحلية ودورها في تحسين الأطار المعيشي للمواطن على المستوى المحلي، من خلال المزيد من الدراسات والبحوث الميدانية.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية

في هذا المطلب سنتطرق إلى أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية .

أولا: أوجه التشابه

*ثم التطرق في الدراسات السابقة والدراسات الحالية إلى أهمية البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية.

*تتوافق الدراسات السابقة والدراسات الحالية، في دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في التمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

* تهدف معظم الدراسات السابقة والحالية إلى تحسين وتطوير المشاريع الاستثمارية

ثانيا: أوجه الاختلاف

*اختلفت الدراسات السابقة والدراسات الحالية من حيث زمان والمكان إجراء الدراسة.

*هناك اختلاف في عينة الدراسة بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية حيث اعتمدنا في دراستنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار.

*دراسة أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهي قرض الرفيق والقرض التحدي.

*معظم الدراسات السابقة ركزت على في موضوعها على تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية الفلاحية بينما في دراستنا ثم التطرق إلى دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية وانعكاساتها على التنمية المحلية.

خلاصة الفصل

خلال دراستنا في هذا الفصل توصلنا إلى جملة من النتائج حيث يعتبر مفهوم البنوك التجارية على أنه جهد مبذول في تمويل المشاريع الاستثمارية، كما تلعب البنوك التجارية دورا كبيرا في تحريك العجلة الاقتصاد الوطني، كما يعتبر أيضا عنصر أساسيا في تمويل المشاريع الاستثمارية إذ كانت المتابعة الدقيقة للمشروع.

في حين تعتبر التنمية المحلية حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع على أساس المشاركة الإيجابية والمبادرة التفاؤلية أو بالوسائل المنهجية، من جهة أخرى نجد أن دعم في المشاريع الاستثمارية يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المحلية من خلال العمل على تحقيق ابعادها سواء البعد الاقتصادي أو البعد البيئي أو البعد الاجتماعي إلى أخره.

الفصل الثاني

دراسة التطبيقية لتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تمهيد:

بعد دراستنا للجانب النظري لموضوع دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية وانعكاساتها على التنمية المحلية، سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي إسقاط ما تم الوصول إليه نظريا على ما هو موجود في الواقع.

لذلك قمنا بدراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار، ومن أجل الوقوف على كيفية تمويل المشاريع الاستثمارية، تم الاعتماد على الوثائق المقدمة من قبل بنك الفلاحة التنمية الريفية وكالة أدرار.

وانطلاقا من الدراسة التطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، سنتطرق إلى نظرة شاملة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك من أجل تقسيمنا لهذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: تقيم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لتمويل المشاريع الاستثمارية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (قرض الرفيق والقرض التحدي).

المبحث الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك التجارية الأخرى، وهو عبارة عن مؤسسة اقتصادية تسعى إلى تحسين العلاقات مع الزبائن، الذين تأثروا بالتقلبات الاقتصادية، وكذلك التقلبات الناتجة عن تغير هياكل التنظيم البنكي ، كما أنه يهدف إلى تحسين مردوديته ، وذلك عن طريق الحصول على موارد جديدة لاستعمالها ، كالقروض واقتراح خدمات مباشرة أو غير مباشرة لتساعد على الرفع من أداء البنك .

ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية باستعراض، نشأته ومفهومه والهيكل التنظيمي له، ومختلف المهام التي أوكلت إليه، ومعرفة بعض القروض التي يقوم بتمويلها وكيفية تسيرها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

الفرع الأول: نشأة البنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تأسس البنك بالمرسوم **106/82بتاريخ 1982/03/13** تخصصه تمويل الأنشطة الفلاحية والتقليدية العامة، كما انه مؤسسة اقتصادية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد جاء إنشائه على وقع إصلاحات المنظومة البنكية والبنوك التجارية التي تسعى إلى أكثر ربح ممكن بالفعل، ونظرا للأهمية التي اتصف بها فقد فرض نفسه بين مختلف البنوك التجارية في ظل التوجه الجديد نحو السوق الحر والدخول في المنافسة، كما أن هذا البنك يخضع كغيره من البنوك إلى القواعد العامة والمتعلقة بإدارة البنوك ونظام القروض.

لقد اخذ البنك بمبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه ووكلائه صلاحيات واسعة في منح القروض وخدمة سياسية إعادة الهيكلة للمؤسسة تسهيلا لخدماته بعد أن تم إعادة تقسيم البلاد إلى48 ولاية على مستوى الوطن وبنك والفلاحة والتنمية الريفية هو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والزراعي.

الفرع الثاني: مفهوم البنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار 001

تقع الوكالة 252 بدر في وسط مدينة أدرار قرب ساحة الشهداء حيث يشهد هذا الموقع حركة كبيرة اشتماله على مختلف المراكز الحيوية والمجمعات التجارية والإدارات بالإضافة إلى وجود بجانب هذه الوكالات لبنوك أخرى وهي القرض الشعبي الجزائريCPA البنك الوطني الجزائري BNA وغير بعيد عنها يوجد بنك التنمية المحلية BDL.

تضم الوكالة معها المجمع الجهوي مما يميزها عن الوكالات السابقة الذكر والتي توجد مجمعاتها الجهوية ببشار وهران. (وثائق مستلمة من البنك، 2020)

المطلب الثاني: مهام والهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بأدرار 001.

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى معرفة المهام الأساسية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، والهيكل التنظيمي لوكالة أدرار.

الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يمكن تلخيص مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

* تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها، عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.

* عرض منتجات وخدمات جديدة على المدخرين * فتح الحسابات للأشخاص حسب طلبهم

* معالجة كل عمليات الائتمان والصرف الأجنبي *تشجيع وترقية الزراعة والصناعة الغذائية

* قبول الودائع ومنح القروض.

أهدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتتمثل فيما يلي:(وثائق مستلمة من البنك، 2020)

* توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات * حسن نوعية وجودة الخدمات

* الزيادة في الربحية من خلال موارد بأقل التكاليف * الزيادة في الربحية من خلال موارد بأقل التكلفة

* المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني *توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كالمؤسسة مصرفية

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

1/ الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال بأدرار 001

***التعريف بالمجمع الجهوي للاستغلال بأدرار:** تم إنشاء هذا المجمع بالموازاة مع إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي نفس التاريخ ، بعدما كان عبارة عن مصلحة تشرف على تمويل نشاط القطاع الفلاحي ، وذلك بالبنك الوطني الجزائري وبمقتضى المرسوم التنفيذي 106/82تم فصل هذه المصلحة وبنفس الموظفين الذين كان عددهم 05 عمال بما فيهم المدير، ليتم إنشاء وفتح أبواب الوكالة وكان مقرها الاجتماعي مسكنا لأحد الخواص مؤجر بشارع العربي بن لمهيدي بوسط ولاية ادرار ، وفي سنة 1988م ارتقت هذه المجموعة إلى مصاف المديريات الجهوية التابعة للبنك ،حيث انطوى تحت إشرافها كل من وكالات ادرار، وتيميمون ، ورقان ن وأولف وكان عدد عمالها انداك 60عاملا يتوزعون بين الوكالات والمديرية، وتم في تاريخ 1992م إلغاء المدرية الجهوية بولاية ادرار واستبدالها بوكالة مركزية، وبقية هذا الوضع إلى غاية 1998م أين أصبحت وكالة محلية فقط ، وتم ذلك تقليص عدد العمال إلى خمس عاملا وجه الكثير منهم إلى مديريات ووكالات أخرى، وفي مطلع سنة2001م تم استرجاع المديرية الجهوية

وأطلق عليها اسم المجمع الجهوي للاستغلال وتعمل الان بطاقة بشرية بلغت إلى غاية يومنا هذا **71**عاملا يتوزعون بين الوكالات والمديرية ، إضافة إلى 15 ما بين متربصا وممتهنا ، (وهي تعد المدرية الجهوية الوحيدة لمثيلتها من البنوك المتواجدة على مستوى الولاية ، وبذلك فهي تقوم بالإشراف على نشاط الوكالات التابعة لها والموزعة على أكثر الدوائر المتواجدة بالولاية، وعددها سبعة وكالات وهي على التوالي (أدرار252-وتيميمون 253-رقان254-أولف406 -عين صالح 747 -أوقرت 256 -زاوية كنته 255). (وثائق مستلمة من البنك 2020).

ويعد المجمع الجهوي للاستغلال بإدرار من بين المؤسسات البنكية الأكثر تمويلا لقروض الشباب، وكذا القروض الفلاحية وذلك بالنظر إلى طبيعة المنطقة.

***دور المجمع الجهوي كهيئة:**

تبعا للقرار القانوني 44/09 بتاريخ 2009/4/19 يعتبر المجمع الجهوي عاملا فعالا في تنظيم البنك في معنى العرف التجاري، وذلك من خلال تقديمه النوعية الجديدة للخدمات بواسطة إدماج حتمية التقييم والنتائج، ويساهم بصفة فعالة ومتواصلة في التطور الاقتصادي الجهوي على الخصوص والوطني على العموم، وهذا حسب ما نصت عليه المواد التالية وهي:

المادة 01: هذا المقرر القانوني له هدف تحديد، للمهام المخولة إلى الهياكل والأعضاء المكونة للمديرية

المادة 02: المجمع الجهوي للاستغلال له مسؤولية تامة، في إشراف على تسيير ومراقبة الوكالة التابعة له

المادة 03: المجمع الجهوي له مهام إحياء ومتابعة نشاطات الوكالة المحلية، للاستغلال التابعة له في كل المجالات.

المادة 04: تخصص مهام وخصائص كل عضو من أعضاء هيكل المديرية تبعا، للهيكل التنظيمي المرافق بهذا التقرير.

وتتألف المجموعة الجهوية من عدة مصالح، يشرف على كل منها نواب المدير وكل مصلحة تختص بعمل معين، كما أن هذه المصالح، تكمل بعضها البعض، وتعمل بطاقة بشرية منتظمة ومنظمة فيما يعرف بالمجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية. (وثائق مستلمة من البنك ،2020).

وتتكون المديرية الجهوية من مدير المجموعة الجهوية للاستغلال والسكرتارية الخاصة به وهما مصلحتان متكاملتان وتسمى السكرتارية بأمينة سر المدير.

*مدير المجموعة الجهوية للاستغلال: وهو الشخص الذي يعين بقرار من المدير العام للبنك وتتلخص مهامه فيما يلي (وثائق مستلمة من البنك، 2020):

– المسؤول الأول عن تقديم حول نشاط الوكالات التابعة له أي للمديرية.

– السهر على تطبيق القرارات القانونية والتنظيمية.

*السكرتارية: ومكانها بجانب المدير مباشر، وذلك لتسهيل مهمة القيام بكل الأعمال المكتبية الخاصة بالمدير، ومن مهام السكرتيرة هي (وثائق مستلمة من البنك ،2020)

–تسجيل البريد الصادر والوارد من وإلى المجموعة الجهوية

–تحرير المراسلات والتقارير، أمر بمهمة –حفظ نسخة من كل المراسلات الصادر أو الواردة

*نائب المدير المكلف بالاستغلال (وثائق مستلمة من البنك 2020)

*مصلحة القروض والتجارة الخارجية (وثائق مستلمة من البنك 2020)

*مصلحة الحركة لتجارية (وثائق مستلمة من البنك 2020) وهي تقوم بمهام التالي.

–معالجة احتياجات واقتراحات الزبائن –مشاركة في الظاهرات الاقتصادية

*مصلحة النقد ووسائل الدفع (وثائق مستلمة من البنك 2020): كما تقوم هذه النيابة بمتابعة أجهزة السحب الآلي على مستوى المجمع حيث تعد الإحصاءات المتعلقة بهذا الشأن كعدد الزبائن المستفردين من البطاقة السحب الالي.

*رئيس الدائرة الإدارية والمحاسبية (وثائق مستلمة من البنك 2020) من مهامه التالي

– تحديد ومتابعة الملفات المواطنين الإدارية –مراقبة وتطبيق الأنظمة وقوانين العمل ووفرت النصوص المتعلقة بها –الأخذ بعين الاعتبار كل ما له علاقة بتسيير الإعلام الالي

* الشؤون الإدارية: وتتكون من

أ/ مصلحة الموارد البشرية: وهي مصلحة تهتم بإنجاز الأجرة الشهرية للعمال ب/ مصلحة الأمن والوسائل العامة: وهي تهتم بتسيير أجهزة الإعلام الآلي للمجمع الجهوي للوكالة

*مصلحة المحاسبة والضرائب (وثائق مستلمة2020): ويجد فيها قسمين

1/ قسم المحاسبة: يقوم بدراسة كل الحسابات المتعلقة بالمجمع الجهوي للاستغلال والوكالة التابعة له

2/ قسم الضرائب: وهو يتبع جميع الضرائب، ويقوم بتحصيلها مع الهيئات الإدارية الخاصة بها

*نائب المدير المكلف بمتابعة أخطار القروض ما قبل المنازعات (وثائق مستلمة من البنك 2020)

*خلية الشؤون القانونية (وثائق مستلمة من البنك 2020): وهي تعد هذه الخلية بمثابة حماية القانونية المؤسسة

*مصلحة التحصيلات (وثائق مستلمة من البنك 2020): هي مصلحة المكلفة بتحصيل ديون القرض الممنوحة بكل أنواعها والمتواجدة في الوكالة.

* أو لإعداد مشاريع عملية قبل الدراسة في مدة زمنية معينة.

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال ب أدرار 001

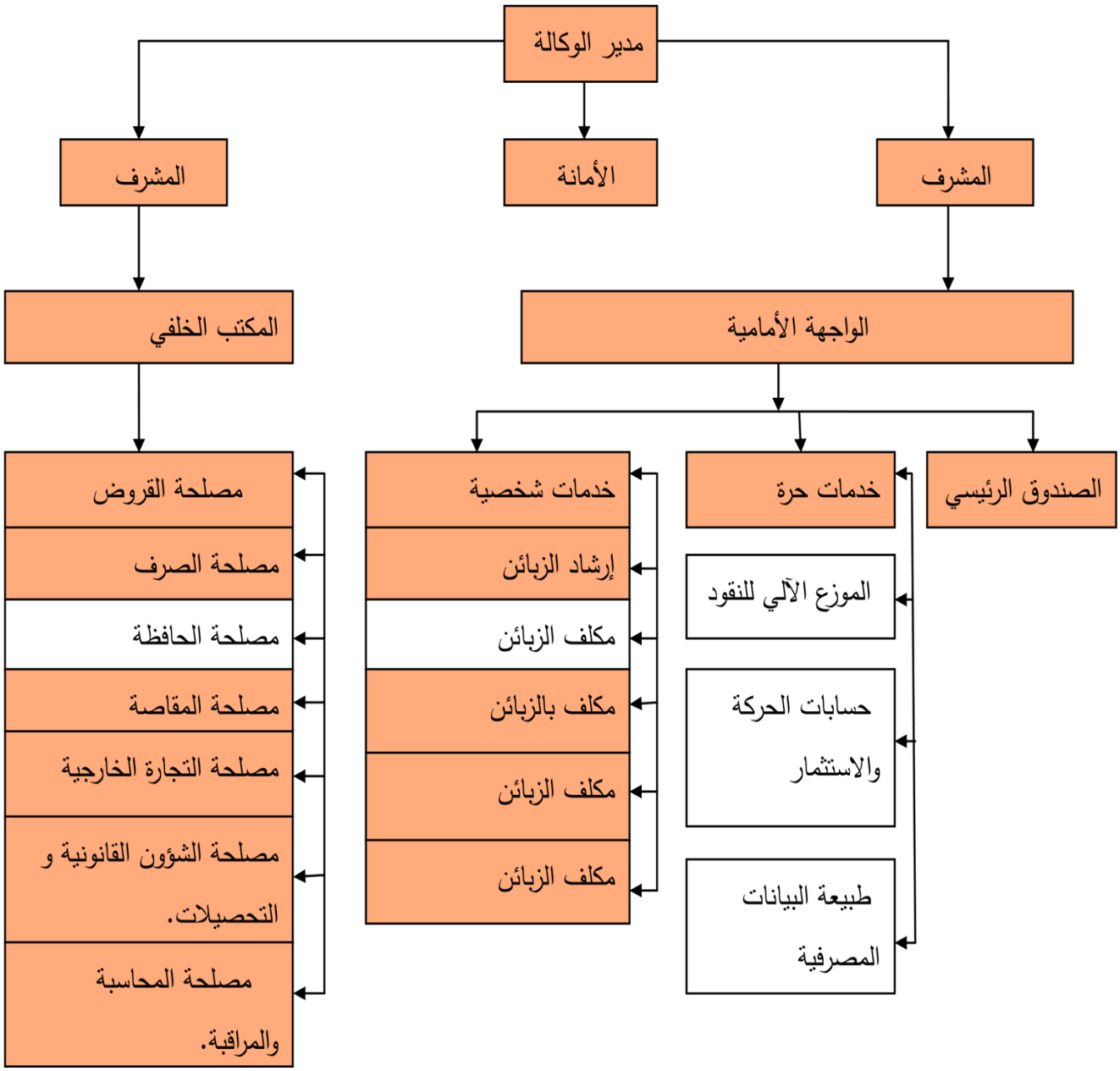

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قبل بنك الفلاحة 2020

المطلب الثالث: القروض التي يمنحها البنك الفلاحة لتمويل المشاريع الاستثمارية

تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقراض من البنك بصفة عامة ومن البنك الفلاحة والتنمية الريفية ووكالتها بصفة خاصة من أجل تمويل الاحتياجاتها، وتصنف القروض المقدمة من الوكالة إلى:

1/ **قرض الرفيق:** هو أحد القروض الموسمية مخصص لفائدة الفلاحين والمربين على أن تدفع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض، حيث أن لكل مستفيد والمربين على أن تدفع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض وكذا الحصول على القرض اخر بنفس الصيغة في السنة الموالية .

– **النشاطات التي يشملها القرض الرفيق:** يعد القرض المادة الثانية من الاتفاقية المبرمة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والمستلهمة من قانون التوجيه الفلاحي فإن القرض الرفيق يوجه أساسا إلى ما يلي:

* الزراعة بشتى أنواعها (حبوب، خضر وفواكه) * تربية الدواجن * تمويل العلف بالنسبة لمربي المواشي

* نشاطات التعاونيات الفلاحية، التجمعات ، الجمعيات، فيدراليات أو وحدات مصالح فلاحية.

وتحمل الخزينة العمومية أعباء فوائد هذا القرض كاملة في حالة ما إذ التزم المستفيد منه بتسديده في اجاله التي وكما نصت عليه الاتفاقية لا يجب أن يتجاوز سنة واحدة إلا في حالة القوة القاهرة فيمكن إفادة المستفيد من تمديد اجال تسديد القرض **06** أشهر (وثائق مستلمة من البنك2020) .

–**ملف قرض الرفيق:** ويمثل في

* طلب خطي للقرض * شهادة الميلاد أصلية * بطاقة إقامة * نسخة من بطاقة الهوية * بطاقة أو شهادة فلاح * الفواتير النموذجية * بطاقة تعريفية للمستثمرة * دراسة التقنية * اقتصاد المشروع * تفاوض مع البك.

–في حالة عجز الفلاح أو الموال عن تسديد القرض الذي عليه عند نهاية المهلة والتي قد تمدد بستة أشهر إضافية في حالة الظروف القاهرة مثل:

الجفاف أو الفيضانات، سيفقد صاحب القرض الحق في التغطية التي توفرها الوزارة بخصوص الفوائد المترتبة على القرض ولن يستفيد المتأخرون من قروض جديدة.

2/ قرض التحدي: هو قرض استثماري، يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، في لإطار إنشاء مستثمرات للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الفلاحية غير المستقلة التابعة للأملاك الخاصة أو الأملاك خاصة للدولة، وقرض مدعم مدته **07** سنوات لا تتجاوز قيمته **01** مليون دينار لكل هكتار، وهو موجه لإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية حيوانات والتي تقل مساحتها عن **10** هكتار.

حدود مبالغ القرض التحدي:

قرض التحدي يمنح للمشاريع المصادق عليها من طرف الهيئات التابعة لوزارة الفلاحة، ممثلة في الديوان الوطني للأرضي الفلاحية **ONTA** كالتالي:

-واحد مليون دينار جزائر للهكتار الواحد بالنسبة للمستثمرات الفلاحية الجديدة -سواء تلك المملوكة للخواص أو تلك المحصل عليها بمقتضى قرار الامتياز – والتي لا تتعدى عشر هكتارات مع مساهمة نقدية أو عينية من طرف المستثمر تقدر ب **10** بالمئة.(وثائق مسلمة من البنك 2020)

مدة القرض:

متوسط الاجل: من خمس إلى سبع سنوات (05-07)

مدة الارجاء(التأجيل): من سنة إلى سنتين (01-02)

* **طويل الأجل:** من ثماني سنوات إلى خمسة عشر سنة (08-15)

***نسبة الفائدة:** الجاري بها العمل بعد انقضاء فترة تدعيم سعر الفائدة.

ملف قرض التحدي:

-طلب خطي للقرض – شهادة الميلاد أصلية -دفتر الشوط مصادق عليه من طرف الديوان الوطني للمشروع مستخرجة من مكتب الدراسات -نسخة من بطاقة الهوية -عقد الملكية -الفواتير النموذجية – شهادة إثبات المشروع -قرار الاستفادة من الدعم في حالة وجوده -الخبرة العقارية للأرضي الفلاحية

3/ القروض الاستثمارية في إطار تدابير الدعم

في إطار التدابير والتحفيزات المقدمة من طرف الدولة بإنشاء هيئات عمومية مجسدة في كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANADE) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة «CNAC " والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" ANGEM «

من أهم النشاطات التي يتم تمويلها من طرف البنك هي كالتالي:

-أشغال، تحضير تهيئة وحماية الأراضي والغابات -تطوير السقي الفلاحي – نقل المبردات والبضائع -إنجاز المنشأة الخاصة بتخزين وتحويل وتعليب المنتوجات الفلاحية (وثائق مستلمة من البنك 2020)

مدة القرض البنكي:

طويل الأجل: المدة من05 سنوات إلى 08 سنوات من ضمنها.

مدة إرجاء القرض (تأجيل):ثلاث سنوات لا يسدد خلالها المستفيد لرأسمال ولا الفائدة.

الملف المطلوب للاستفادة من هذا النوع من القرض.

يتقرب المستفيد من الهيئة المعنية ANADE بغرض إعداد الملف وإيداعه لديها والتي تقوم هي الأخرى بعرضه على لديها والتي تقوم هي الأخرى بعرضه على لجنة انتقاء المشاريع ليتم إثرها تحويل ملف المعني إلى البنك الذي تم اختياره في اجتماع اللجة والذي عادة ما سيكون بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحكم أن مجال اختصاصه الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لتمويل المشاريع الاستثمارية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (قرض الرفيق والقرض التحدي)

يشمل هذا المبحث على دراسة تطبيقية والتي تمثل في التمويل المشاريع الاستثمارية ونتائجها مرورا إلى أهم الإجراءات التي يتبعها البنك لمنح التمويل وصولا إلى دراسة حالة مشروع الاستثماري ممول من طرف وكالة أدرار (252).

المطلب الأول: إجراءات البنك الفلاحة لمنح القروض التمويلية (القرض الرفيق – القرض التحدي)

أ/ بعد تقديم المؤسسة لملف القرض وبعد دراسته من طرف مصلحة الاستغلال، فإن هذه الأخيرة ستحوله مباشرة إلى إدارة الوكالة أين يقدم مدير الوكالة رأيه في منح القرض أو عدمه إلى جانب إدارة المقدمة من طرف موظفي مصلحة الاستغلال وهدا بعد إجراء جميع التحليلات والدراسات اللازمة لدلك.

ب/ المرحلة الموالية تتمثل في تحويل ملف القرض إلى مستوى أعلى في الهيكل التنظيمي للبنك وهو إدارة الوحدة التي تقوم بدورها حيث يقوم مديرها بإبداء رايه فيما يخص هدا القرض.

ج/ يقوم مدير المجمع بدوره بتحويل الملف إلى المدير لجنة القروض بالمجمع الجهوي للاستغلال.

هـ/ في المرحلة الأخيرة بعد دراسة اللجنة لملف القرض يحوله إلى مصلحة القرض (وثائق مسلمة من البنك 2020).

المطلب الثاني: إحصائيات البنك الفلاحة (من 2019 إلى 2022) المتعلقة بدعم (بمنح) القروض للمشاريع الاستثمارية

يلعب القرض دورا فعالا في الحياة الاقتصادية أي يعتبر عنصرا أساسيا في تمويل المشاريع الاستثمارية حيث لدى البنك عدة القروض منها قرض التحدي والقرض الرفيق التي يمولها للمشاريع ومن خلال دلك نقوم بتحديد إحصائيات البنك من2019 إلى 2022.

الجدول الأول: المشاريع الممولة عن طريق القرض الرفيق خلال الموسم (2019-2022)

	الحبوب قمح - صفراء		الخضروات		تربية الدواجن		الطماطم الصناعية	
////////// ////////// //////////	**عدد الملفات**	المبالغ الممنوحة	**عدد الملفات**	المبالغ الممنوحة	عدد الملفات	المبالغ الممنوحة	**عدد الملفات**	المبالغ الممنوحة
20/19	164	721099907.23	01	6289065.22	//	//	//	//
21/20	187	1034503468.28	04	12754981.39	//	//	//	//
22/21	205	91365734.58	04	14308950.40	03	13453634.80	01	500000000.00

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الوثائق المقدمة من قبل بنك الفلاحة 2020

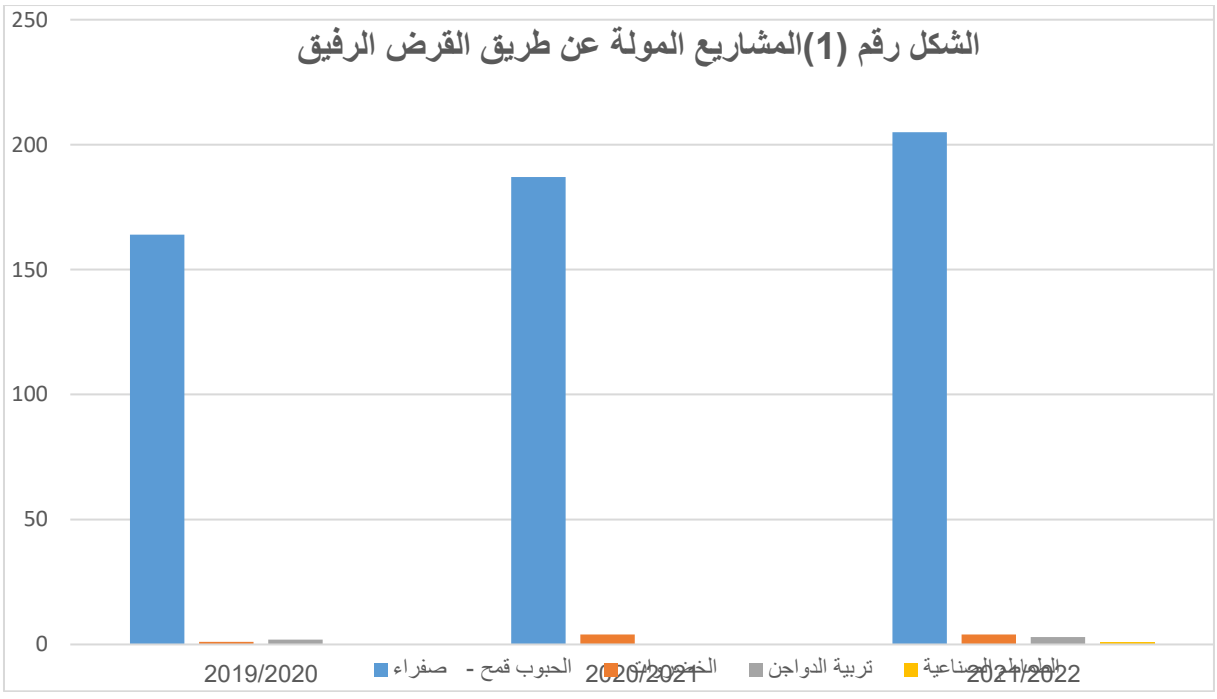

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على برنامج إكسال والجدول رقم(1).

الجدول الثاني: المشاريع الممولة عن طريق القرض التحدي خلال السنة(2020-2021-2022)

	الحبوب		الخضروات		أنشطة أخرى	
////////// ////////// //////////	عدد الملفات	المبالغ الممنوحة	عدد الملفات	المبالغ الممنوحة	عدد الملفات	المبالغ الممنوحة
2020	18	379514785.07	02	5369505.62	0	//
2021	08	151829871.77	04	1288009.80	02	18230407.72
2022	35	837438611.85	01	1954575.00	01	9950700.50

المصدر: من عداد الطالب باعتماد على وثائق المقدمة من قبل البنك الفلاحة 2020

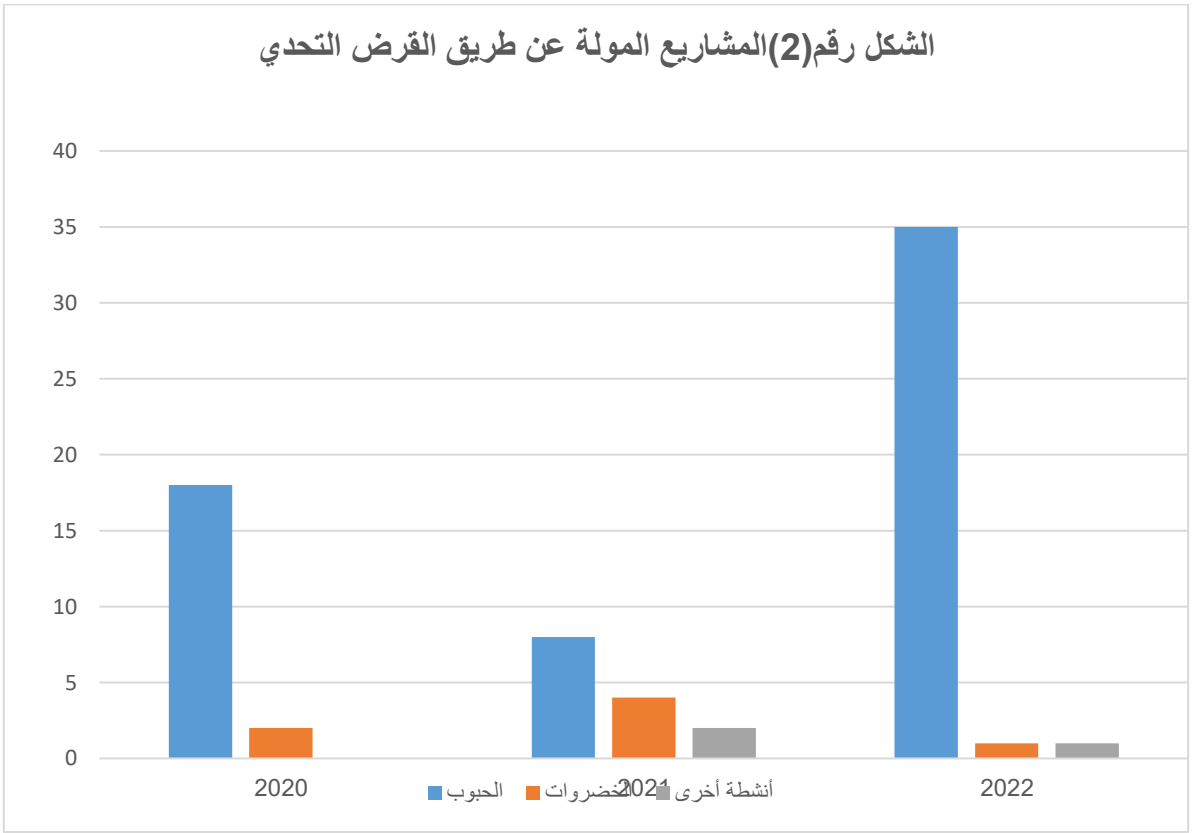

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على برنامج إكسال والجدول رقم (02)

مثال: دراسة حالة القرض الاستثماري أي قرض التحدي استثماري

1/ المستثمر هو: **أ . م**

2/ نشاط المؤسسة: فلاحي

3/ تاريخ الإنشاء: 2019 /7/22

4/العنوان : السبع

5/ تاريخ طلب القرض: في 2029 /3/30

قامت المؤسسة **S** في مؤسسة فلاحية لصاحبها المستثمر **أ . م** الكائن مقرها بدائرة السبع ولاية أدرار التي أنشأه في تاريخ **2019/7/22** بطلب القرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR في تاريخ **2029/3/30** من أجل اقتناء مجموعة من العتاد وذلك حسب الجدول الموالي :

الجدول رقم (3) يمثل محتويات قرض التحدي للمؤسسة S

المستلزمات	الكمية	قيمة المساهمة الشخصية (20بالمئة)	قيمة القرض (80 بالمئة)
بئر150 متر	1	3264646.00	4896969.00
مضخة ولازمها	1	599236.40	2396945.60
محرك كهربائي 150 KVA	1	702100 .00	2808400.00
مرش محواري 30ساعة	1	1928472, 94	1781206.34
مجموع	////////	6494455.34	17812006.34

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على وثائق المقدمة من قبل بنك الفلاحة 2020

حسب الجدول رقم **(3)** نلاحظ أن المؤسسة **S** قامت بطلب قرض التحدي من أجل حفر بئر واقتناء مضخة ولوازمها ومحرك كهربائي وعتاد رش محواري، حسب بمبلغ إجمالي قدرة ب **24310661.68** حسب بدفع المستثمر **20** بالمئة من قيمة القرض عليه وهي **6494455.34**

وهذا ما اتفق المستثمر مع البنك الفلاحة والتنمية الريفية أن تدفع أقساط السنوية كما يلي :

5/17816206 تساوي 3563241.27 وتدفع على فترة خمس سنوات إلى غاية تاريخ **2029/3/30** (وثائق مستلمة من بنك **2020**).

المطلب الثالث: تحليل النتائج (دراسة البنك في تحقيق التنمية المحلية من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية).

1/ تحليل النتائج:

تحليل منحنى الأول:

يعتبر المشاريع الاستثمارية (التمويلية) من أهم المشاريع التي ينتمي إليها المجال الفلاحي عن طريق أخذ القرض الرفيق خلال المواسم فمن بين المنتجات الفلاحية تتمثل في الحبوب القمح، الخضروات، تربية الدواجن، طماطم صناعة، ومن خلال الجدول والأعمدة البيانية .

* نلاحظ أن هناك التفاوت كبير من بين المنتجات الزراعية، ومن خلال الموسم **2019-2020** نلاحظ أن كمية إنتاج الحبوب القمح وصلت إلى **164** ملف، بينما أخرى هناك تفاوت كبير في عدد الملفات بالنسبة للخضروات حيث وصلت إلى ملف واحد **1** فقط، بينما تربية الدواجن والطماطم صناعية لم يكن لهما أي ملف في هذا الموسم.

* أما من خلال الموسم **2020-2021** فنلاحظ أن عدد الملفات في الحبوب قد ازداده بقيمة ظلائله فقد وصلت إلى**187** ملفا، كما نلاحظ أيضا أن عدد الملفات في الخضروات قد ارتفاعات إلى **4** ملفات، أما في تربية الدواجن وطماطم صناعية لم يقدم لهما أي ملف في هذا الموسم.

* أما في هذا الموسم**2021-2022**، فنلاحظ أن عدد الملفات قد ازداده بالنسبة كبيرة عند الحبوب قمح حوالي **205** ملفا، وأما للخضروات فالبقية كما هيا **4** ملفات أي تابت، أما في تربية الدواجن فقد وصلت عدد الملفات إلى **3** ملفات، أما عند طماطم صناعية فقد وصلت إلى ملف واحد فقط .

وفي الأخير نستنتج أن عدد الملفات التي تصدر لدى وكالة أدرار هي الحبوب أي المادة أساسية في هذه المنطقة تم يلها الخضروات ولهذا يجب على الدولة أن تقوم بدعم هذه البلاد من أجل التنويع الاقتصاد.

تحليل المنحنى التاني:

– يعتبر المشروع التمويلي من أهم المشاريع التي ينتمي إليها المجال الفلاحي الممولة عن طريق القرض التحدي خلال السنة.

*من خلال الجدول نلاحظ في سنة **2020** أن كمية الحبوب وصلت إلى **18** ملف، بينما في الخضروات هناك **2** ملفين، أما في الأنشطة الأخرى لم يقدم لها أي ملف في هذه السنة.

*أما في سنة **2021** فنلاحظ النسبة انخفاض في عدد الملفات عند الحبوب بقيمة **8** ملفات، وبينما في الخضروات فنلاحظ زيادة في عدد الملفات ب ملفين.

*أما في سنة **2022** فنلاحظ عدد الملفات في الكمية الحبوب قد ازداده حوالي **35** ملف بقية ظائلة، بينما للخضروات والأنشطة الأخرى قد انخفضت في عدد الملفات إلى ملف واحد.

-وفي الأخير نستنتج أن عدد الملفات التي تصدرها وكالة أدرار هي شعبة الحبوب القمح أي هناك مطالب كبيرة عنها ولذلك نقول يجب على الدولة أن تقوم بدعم هذه المنطقة وذلك من أجل تنويع الاقتصاد أي جانب المحروقات وزيادة في الدخل الوطني وتحسين أوضاع التنمية المحلية .

2/ دراسة تطور القروض الفلاحية في الجزائر للفترة من (2000-2020)

بعد حلول الألفية الجديدة ونتيجة الوفرة المالية جراء ارتفاع أسعار البترول عكفت الدولة على اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، هذا المخطط الذي يندرج ضمن البرامج التنموية الوطنية الهدافة إلى رفع معدلات التنمية وبشكل خاص تنمية وتطوير القطاع الفلاحي .

يوضح الجدول رقم **(04)** تطور التاريخي للتمويل المقدم للقطاع الفلاحي من قبل المؤسسات المالية والبنكية في مقدمتها بنك BADR وكذا مؤسسات الدعم الفلاحي التي أنشأت في ظل المخطط الوطني للفلاحة PNDAR والمتمثلة أساسا في صناديق الدعم الفلاحي، والمعتمدة ابتداء من سنة 2000

الجدول رقم (4) يمتل النسبة تطور القروض الفلاحية في الجزائر للفترة من (2000-2020)

السنوات	مجموع القروض الفلاحية			معدل الفائدة الحقيقي	معدل نمو القروض %
	قروض ق أجل	قروض م.ط أجل	المجموع		
2000	10227.261	8684.134	18911.4	-10.32	-
2001	15837.718	31700.93	47538.65	10.3	151.38
2002	8046.59	36608.08	44654.68	7.18	-6.07
2003	8302.39	61295.03	69597.43	-0.19	55.86
2004	8528.92	64268.27	72798.2	-0.378	4.6
2005	9626.47	65117.52	74744	-6.99	2.67
2006	21142.13	67753.92	88896.06	-2.32	18.93
2007	21344.11	72864.52	94208.65	1.48	5.98
2008	53323.24	120619.22	173942.47	-6.38	84.64
2009	59797.67	106760.13	166557.82	21.61	-4.25
2010	61174.93	109248.02	170422.96	-6.96	2.32
2011	74017.17	93014.5	167031.68	-8.66	-1.99
2012	28337.46	12072.5	40409.97	0.48	-75.81
2013	41289.18	8604.09	49893.28	8.07	23.47
2014	43380.75	0	43380.75	8.31	-13.05
2015	45590.75	0	45590.76	15.6	5.09
2016	24059.31	0	24059.32	7.05	-47.23
2017	23798.65	0	23798.65	1.12	-1.08

2018	22478.12	0	224789.12	0.87	-5.54
2019	21548.43	0	21548.43	8.99	-4.135
2020	20314.41	0	20314.41	13.3	-5.72

المصدر: من إعداد الطالب بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية، مذكرة نيل شهادة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر العاصمة 2021-2022 ص85

-من خلال هذا الجدول رقم **4** حيث نلاحظ أن الميل التصاعدي لهذا النوع من التمويل انطلاق من **18911** مليون دج في سنة **2000** وليصل في سنة **2011** إلى **167031** مليون دج بنسبة قدرة ب **783%** بعدة سنة **2017** و**2018** يميل انخفض إلى أن يصل **23798.65** و**224788.12** أي بنسبة **597%** وفي سنة **2020** انخفض إلى **20314.41** مليون دج.

الشكل رقم 3 يوضح النسبة تطور معدلات الفائدة الحقيقية ، والنسبة نمو القروض الفلاحية في الجزائر للفترة من 2000 الى 2020

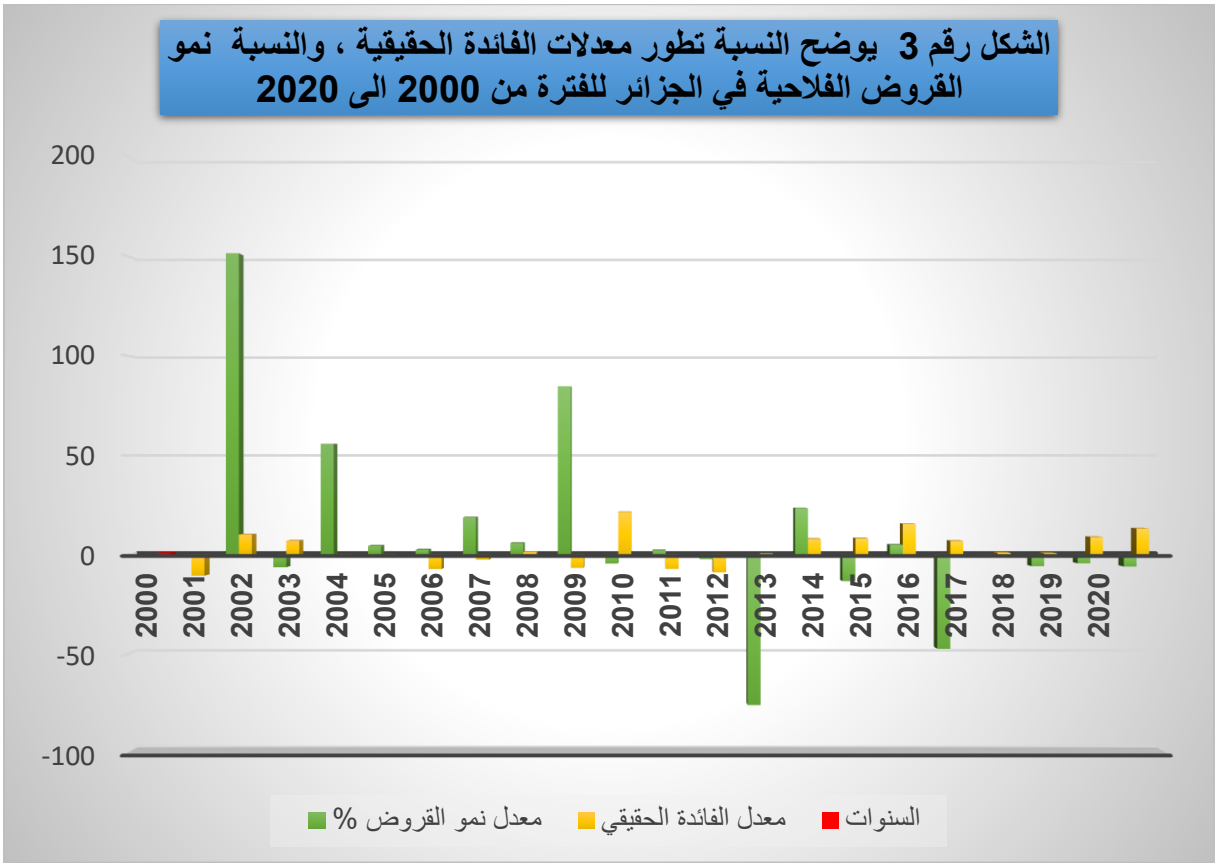

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على برنامج إكسال والجدول رقم**(04)**

*من خلال هذا الشكل رقم **(03)** نلاحظ ارتفاعا متزايدا للقروض قصيرة الأجل حيث ثم تسجل **8046** مليون دج في سنة **2002** ولترتفع بشكل تدرجيا لتصل في حدود **74017** مليون دج في سنة **2011**

لتعاد النزول بقيمة **22478.12** مليون دج سنة **2018**، نفس السلوك اتجهته القروض المتوسطة والطويلة الأجل الموجهة لتمويل الاستثمار فقد سجلت قيمة **8684** مليون دج سنة **2000** ثم ترتفع إلى **109248** ملون دج سنة **2010** وتنخفض إلى أن تصل **8604.09** سنة **2013**، من خلال الجدول السابق نلاحظ أن حصة القروض المتوسطة والطويلة الأجل أكبر من القروض القصيرة الأجل، مما يشير إلى اهتمام الدولة بجانب الاستثمار على الاستغلال مما يجعل المستثمرين يقبلون عليها.

وفي الأخير نستنتج من خلال الشكل رقم (03) أن النسبة التطور المعدلات الحقيقية ونمو القروض في الأولى (2000-2020) متصاعدة جدا أي أن نسبة القروض الفلاحية متوفرة وهائلة وذلك يجب على المؤسسات البنكية أن تقوم بدعم الفلاحين المستثمرين.

3/ دراسة تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر الفترة 2000-2020

يعرض الجدول الموالي تطور الزمني لقيم الإنتاج الفلاحي للجزائر خلال الفترة (2000-2020) تعرض قيم الجدول وفق قيمة الدينار المتحرك.

الجدول رقم (05) يمثل التطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر للفترة ما بين 2000-2020

السنوات	الإنتاج الفلاحي
2000	346.17
2001	412.12
2002	417.23
2003	515.3
2004	580.51
2005	581.62
2006	641.3
2007	708.07
2008	727.41
2009	931.35
2010	1015.26
2011	1173.71
2012	1421.7
2013	1640.1
2014	1771.5

1935.11	2015
2140.3	2016
2281.85	2017
2114.2	2018
3037.84	2019
3302.11	2020

المصدر: من إعداد الطالب بن جواد مسعود، دور البنوك في التمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره عل التنمية الفلاحية، مذكرة نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر العاصمة، 2021-2022 ، ص160

- يمثل الجدول السابق التطور في الإنتاج الفلاحي، حيث نلاحظ أن الارتفاع المتواصل لقيم الإنتاج الفلاحي في سنة **2000** في حدود **346.17** مليار دج ،وفي سنة **2020** يصل إلى **3302.11** ومن الأسباب التي أدت إلى زيادة هذه الوثيرة في الإنتاج الفلاحي ما يلي:

*الزيادة السكانية الهائلة خلال السنوات (2000-2020) والتي تزيد في الطلب الاستهلاكي على المواد الفلاحية .

*توفير نسبة اليد العاملة في تحسين أو زيادة تطور الإنتاج.

*اكتساب الفلاحين للخبرة وهذا مما أدى إلى زيادة الإنتاج.

الشكل رقم 4 يمثل تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائرللفترة 2000-2019

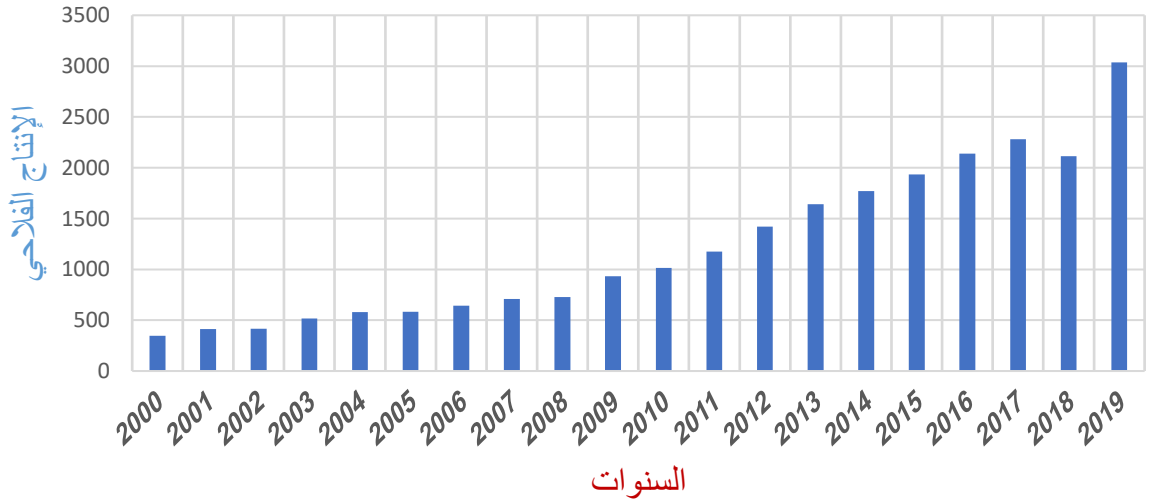

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على برنامج إكسال والجدول رقم (05)

-نستنتج من خلال الجدول رقم 05 والشكل رقم(04) اللذان يوضحان، تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر، ان الإنتاج الفلاحي في الجزائر في الفترة 2000-2019 شهدت تزايدا مستمرا وهذا راجع للسياسة الفلاحية والمخطط الوطني المنتهج من طرف الجهات المعنية وأيضا من خلال تطبيق برنامج التطوير الفلاحي.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل ثم التوصل إلى الدراسة التطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة أدرار والمجمع الجهوي للاستغلال، ومن خلال هذه الدراسة ثم التطرق إلى أهم القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار، نوعان من القروض القرض الأول يتمثل في القرض الرفيق أي قرض استغلالي ويكون قصيرة الأجل، أما القرض التاني هو قرض التحدي أي قرض استثماري طويل ومتوسط الأجل، حيث يختص بنك الفلاحة في تمويل المشاريع الاستثمارية (الفلاحية) وذلك من أجل تحقيق أهدافه المسطرة وفق برامج التنموية، وتحسين أوضاع التنمية المحلية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية .

وأيضا من خلال دراسة التطبيقية تم تقديم أهم المشاريع الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار، عن طريق القرض من طرف بنك وخاصة القرض الرفيق والقرض التحدي وذلك من أجل التمويل المشاريع الاستثمارية حيث تبين لنا عند تحليل النتائج أو المعطيات القروض خلال ثلاثة المواسم من 2019 إلى 2022 ومنه نستخلص أن وكالة أدرار تتركز على أربع شعب ومنها شعبة الحبوب، شعبة الخضروات ، شعبة تربية الدواجن، شعبة تغدية الأنعام والأبل، إذ يعتبر شعبة الحبوب هي المادة الأولى في منطقة أدرار، حيث يجب على الدولة أن تهتم بهذه المشاريع الاستثمارية الفلاحية، وذلك من أجل تنويع الاقتصاد الجزائر خارج المحروقات وتقديم الدعم للمستثمرين وخاصة الفلاحين لهذه المنطقة من أجل الاستثمار في المشاريع الفلاحية وذلك لتطوير الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحسين أوضاء التنمية المحلية .

كما تم تطرق على الواقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر، من خلال عرض مناخ الاستثمار الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) والمؤهلات الطبيعية التي تملكها الجزائر لقيام استثمارات فلاحية منتجة، مع الإشارة إلى السياسات والجهود المتبعة لتحسين مناخ وفرص الاستثمار وكذا الأجهزة الحكومية الداعمة له.

الخاتمة

خاتمة:

يعتبر مشروع الاستثماري (الفلاحي) من أهم القطاعات الأساسية، التي يقوم عليها هيكلة النظام الاقتصادي في البلاد ما، وذلك من خلال المساهمة في الدخل الوطني ورفع مستوى العمالة وتخفيف من حد من البطالة بمختلف اشكالها، لكون هذا القطاء ولعلة هناك عوائق أهمها مشكلة التمويل.

ومن خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ادرار، حيث ثم التعرف على نشأة ومفهوم بنك الفلاحة التي قدمها لنا بنك الفلاحة وكالة أدرار، حيث توصنا إلى أن للبنك له نوعين من القروض الفلاحية لتمويل المشاريع الاستثمارية، وهما القرض الرفيق والقرض التحدي، ويعد القرض الرفيق قرض استغلالي ويكون قصيرة الأجل، بينما القرض التحدي هو قرض استثماري طويل ومتوسط الأجل، وعند معالجة أو تحليل المعطيات تبين أن قرض الرفيق من بين القروض المهمة في القطاع الفلاحي، وأما القرض التحدي من بين القروض المهمة في القطاع الاستثماري حيث يمكن أن نقول بأن هذه القروض من بين القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة على الاطلاق، أي أن القرض الرفيق له إقبال عليه من قبل المستثمرين الفلاحين من مختلف الأنشطة وذلك من أجل تمويل مشاريعهم.

وقد تم التحقق من خلال دراستنا من الفرضيات التي طرحناها سلفا كإجابة أولية لإشكاليتنا الممثلة في: كيف تساهم البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية وكيف تساعد هذه التمويلات على التعزيز التنمية المحلية؟

وفي الأخير سوف نتوصل إلى عرض بعض النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه **الدراسة** .

أولا: نتائج عامة الدراسة:

- يعتبر الاستثمار ركيزة الأساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- تعتبر المشاريع الاستثمارية حجز الزاوية في مختلف اقتصاديات الدول.
- دراسة الجدوى الاقتصادية أداة مهمة في قياس جدوى المشروع، وما إمكانية تحقيق الأهداف .

- هناك عدة معاير مستعملة في تقييم المشاريع الاستثمارية.
- يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على دفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال منح القروض إلى للمستثمرين.
- يجب على البنك عند منح القروض أن يتعامل بحدر وذلك من أجل تقليل من المخاطر.

ثانيا: نتائج اختيار الفرضيات : توصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية بخصوص الفرضيات التي ثم طرحها:

الفرضية الأولى : من الأليات التي توفرها البنوك لتوفير لازم للمستثمرات الفلاحية الية تمويل السلع والخدمات بوجود ضمانات وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى

الفرضية الثانية: تمثل البنوك التجارية ذات أهمية بالغة للمنشأة الاستثمارية باعتبارها مصدر تمويل **ناجع** أي يساعد في تطور واستمرارية المنشأة وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية

الفرضية الثالثة: يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال منح القروض للمستثمرين وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة

ثالثا : توصيات الدراسة

- ضرورة مواصلة دعم في التمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية.
- محاولة إستحدات وابتكار أنواع جديدة من القروض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- تشجيع أصحاب المستثمرين من أجل انخفاض التكاليف وزيادة المردودية

رابعا: أفاق الدراسة

- ما هو دور المشاريع الاستثمارية في زيادة الدخل الوطني.

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المراجع بالغة العربية

أولا: الكتب

1-أحمد بوراس، التمويل المنشاة الاقتصادية، دار للنشر والتوزيع الجزائر 2008 .

2-أحمد غنيم، دور الدراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد الاستثمار الطبعة2، عمان، دار المستقبل 1995

3-أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية ، المكتب الجامعي الإسكندرية مصر 2002 .

4-حسين محمد محمان، إسماعيل يونس، اقتصاديات النقود والمصارف، دار للنشر والتوزيع طبعة1 عمان الأردن 2011

5-حمزة الزبيدة، إدارة الائتمان المصرفي التحليل الائتماني، دار الورق عمان الأردن 2001 .

6-سامير جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار للنشر والتوزيع الأردن 2009

7-شقيري نوري مرسي، الدراسة الجدوى الاستثمارية، دار السيرة للنشر والتوزيع الأردن 2008

8-طباء مجيد الموسوي، الاقتصاد بالنقود مؤسسة الشباب الإسكندرية مصر 1998

9-عاطف السيد، العولمة في نظام الفكر(دراسة التحليلية) ، مطبعة الانتصار مصر 2001

10-عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية المحلية، دار الجامعية للنشر والتوزيع مصر 1999

11-عبد المنعم السيد علي، سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار جامد للنشر والتوزيع عمان الأردن 2005

12-فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك التجارية، مدخل كمي إستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع عمان 2000

13-فؤئد عبد المنعم، الكرى التنمية السياحية في مصر والعالم العربي للنشر والطباعة عالم الكتب مصر 2004

14-قاسي وبيش، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي القاهرة 1976

15-كمال حوشين عبد بغداش، البنوك التجارية ودورها في تمويل قطاء التجارة الخارجية، ورقة بحث مقدمة في ملف الوطني الأول حول التنمية الاقتصادية، جامعة قالمة 8 ماي 1945

16-محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك دار التعليم الجامعي للطباعة للنشر والتوزيع مصر 2014

17-محمد أحمد السويتي، تخطيط المشروعات الاستثمارية، دراسة الجدوى المؤسسة للطباعة والنشر والتوزيع مصر 2009

18-محمد إسماعيل أحمد، أدوات المالية في منضمة الاعمال، النهضة العربية طبعة1، 1988 .
19-محمد البنا، النقود والمال، الأسس النظرية والعملية، زهرة الشرق القاهرة ..1996.
20-محمد توفيق سعودي، الوظائف التقليدية للبنوك التجارية (دور البنك كأمين استثماري) دار الأمن مصر طبعة2 ، 2002
21-محمد سعيد أنوار سلطان، إدارة البنوك، الجامعة جديدة الإسكندرية مصر 2005 .
22-محمد عزت غرلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية لبنان 2002
23-مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية في نظريات وسياسات ومطبوعات، دار وائل للنشر والتوزيع عمان الأردن 2007
24-مصطفى محمود، بوبكر معاني فهمي حيدر، أعداد دراسات جدوة المشروعات وتحقيق فعالية قرار الاستثماري، دار الجمالية للطبع والنشر والتوزيع مصر 200
25-هيثم عجام، تمويل الدول، دار زهران للنشر والتوزيع طبعة1 عمان الأردن 2010.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

1-بركونه نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي في الجزائر العاصمة 2014-2015
2-بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية، مذكرة نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر -ميلة، 2021-2022
3-بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم مشاريع الاستثمارية دراسة حالة شركة الإسمنت، نيل شهادة ماجستير تلمسان، الجزائر 2009-2010
4-بوقموم محمد، دار البنوك التجارية في تمويل الاستثمار، دراسة حالة بنك الفلاحة، مذكرة نيل شهادة ماجستير، نقود والبنوك جامعة قالمة 8 ماي 1945 ، 2004-2005
5-جمال لطرش وآخرون، البنوك التجارية واساليبها في استثمار أموال العملاء، مذكرة نيل شهادة ماجستير، جامعة منثوري قسنطينة 2004-2005
6-خديجة مرحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ضل التوجهات الحديثة، مذكرة نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي 2016-2017
7-قدور فلاق حمزة، دار الاستثمار الفلاحي في التنمية المحلية، دراسة حالة مديرية المصالح لولاية عين الدفلى، مذكرة نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخطيط إدارة اعمال، كلية علوم الاقتصادية الجزائر 2018-2019

8-معوش خالد، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية مذكرة نيل شهادة ماجستير 2012

ثالثا: الملتقيات والمجلات

1-أشرف محمد دواية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات صغيرة والمتوسطة

2-بن الحاج جلول ياسين، أهمية تفعيل الإيرادات المحلية غير جبائية في تمويل التنمية المحلية، حالة الجزائر، مجلة البدائل الاقتصادي جامعة تيارت الجزائر

3-جمال العمارة رايس حدة، تحديات السوق المالي الإسلامي، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر

4-قلس عبد الله ، بدائل تمويل المؤسسة في ضل العولمة المالية، مجلة في علوم الإنسانية السنة الرابعة 2 جانفي 2007

5-محمد بأولي، العمل المصرفي وحكمة الشرعي، مجلة في العلوم الإنسانية عدد16 جامعة منثوري قسنطينة 2001

رابعا: المطبوعة جامعية

1-أنوار إسماعيل الهواري، اقتصاديات النقود والبنوك، الديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1993

طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2001

الملاحق

الملحق رقم (1) تطور الإنتاج الفلاحي بالجزائر من 2000 إلى 2019

السنوات	الحبوب	الحليب	البطاطا	التمور ألف طن	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الحوامض	البقوليات	الخضر
2222	36224	7126213	7401233	631237	417212	732276	264236	47223	477323
2221	431324	7361247	3312464	261266	413221	407	233233	62226	663323
2222	731423	7122	7666213	272224	430213	71021	173221	26216	623427
2223	2433	7370	7213237	21426	600221	71322	113236	11212	426121
2224	206422	7371	7233241	22423	640	710	303277	12	632022
2225	614122	4034	4713212	173243	607213	73221	34122	2127	274222
2226	207721	4422	4720233	234272	43221	72126	320262	22203	633122
2221	630723	4722222	7103221	143234	640274	430212	323223	10202	114222
2221	716121	447321	4717201	114213	671211	601232	331263	20271	303324
2229	141624	463224	4363201	300233	623213	403243	222223	32242	143726
2212	200723	4364237	6600267	322212	627237	427236	122277	14262	232023
2211	614321	4343231	6234273	142223	273213	663274	237201	12227	313324
2212	176723	6022273	2473221	123261	263211	631263	7021226	22243	7020426
2213	2377	6632203	2223216	222273	231273	272263	7402221	31226	7423326
2214	626126	6122224	2232276	216221	232227	273247	7401267	32227	7443121
2215	613023	6116213	2163211	330261	161211	233222	7627233	21263	7733322
2216	622124	6131204	2112276	7043213	161211	171226	7406273	11267	222021
2211	621221	6147247	230622	7012211	14322	14322	7622241	701247	222421
2211	617227	6121274	231726	7017216	121217	127271	763126	770221	223722
2219	613221	613322	1047274	7032212	111214	137227	761327	777274	223322

AUTORISATION D'ENGAGEMENT (suite)

1)- Rappel des engagements en cours.

Autorisation d'engagement
Comité de crédit

Type de prêt ou de crédit	Montant	Validité	Date limité d'utilisation « 6 »	Durée d'amort « 6 »	Différé partiel « 7 »	Taux ou marge
	N	E		A	N	T

(1) Reprendre la date du dernier ticket d'autorisation
(2) Le comité de crédit ayant sanctionné le dossier

2. Garanties détenues et comptabilisées :

Nature	Valeur	

(*) Il y a lieu de préciser si la valeur de la garantie est évaluée sur la base d'une expertise réalisée par la banque.

3. SITUATION FINANCIERE DU GROUPE D'APPARTENANCE

	Engagements	Encours

GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION ADRAR 001

AUTORISATION D'ENGAGEMENT

DATE : 30/03/2022 **/ N°** 095

Organe de décision (1) GRE — Date du comité : **29/03/2022** — PV n° **007**

Structure émettrice (2) GRE ADRAR

Emprunteur : [redacted] — Activité : **MISE EN VALEUR DES TERRES AGRICOLE**

N°compte : [redacted]

Agence domiciliataire : **ALE ADRAR 252** — GRE de rattachement : **GRE ADRAR 001**

Groupe d'appartenance : / //

Type de prêt de crédit	Montant (4)	Validité (5)	Date limité d'utilisation (6)	Durée d'amort (6)	Différé partiel (7)	Diféré total (7)	Taux ou marge (7)	Taux commission d'engagement
Crédit Moyen Terme ETTAHADI 01-09	**17 816 206,34**		**12 Mois**	**60 Mois**	**12 Mois**		**En vigueur**	

Garanties bloquantes :

* Hypothèque légale du terrain agricole objet de la concession situé à HMADAT EL RAYA 01 Commune de SBAA dûment évalué et expertisé par la SAE
* Signature d'une chaine de billets à ordre (CA 19) matérialisant l'échéancier de remboursement.

Réserves bloquantes :

* Versement de l'apport personnel en numéraire (voir structure de financement au verso)
* Engagement notarié de souscription d'une assurance multirisque avec subrogation en faveur de la BADR.
* La situation fiscale et parafiscale récentes et apurées ou avec échéancier de remboursement.
* Engagement notarié de la domiciliation des recettes
* Procuration notariée de renouvellement de l'assurance
* Engagement notarié de Nantissement du matériel financé
* Engagement notarié d'affecter le montant de la subvention au remboursement de la partie du crédit équivalente.
* Signature de la convention de prêt en langue nationale et etrangère dument enregistrée.
* Frais d'étude de dossier (20 000 au lieu 10 000)
* Présentation de la fiche de la centrale des risques (réponse négative)
* PV de visite sur site (ST 122).

Garanties non bloquantes :

* DPMR au profit de la BADR avec subrogation des équipements avec tacite reconduction jusqu'à extinction du crédit.
* Apposition d'une plaque métalique sur le matériel nantis avec un PV d'huissier de justice
* Nantissement notarié de matériel financé.

Réserves non bloquantes :

* **Attestation de non endettement envers les domaines publics (Droit de concession)**
* **PV de visite sur site justifiant d'existance de matériel financé**

Observation :

* **Souscription au FGA**
* **Le déblocage de fonds pour l'acquisition des équipements se fera action par action après constatation par un visite sur site**
* **Pour le forage la relation doit présenter un visa d'un bureau d'étude agrée spécialisé en hydraulique,**
* **Le bénéfice de la bonification des intérêts n'est définitivement acquis qu'en cas du respect scrupuleux de l'échéancier de remboursement**
* **Les garanties doivent couvrir nos engagements.**